نهاية الحلول الكاذبة

التحرك نحو الحلول القائمة على الحقوق والجنس لتغير المناخ

GLOBAL FOREST COALITION

FOREST COVER 68

ن العالمية
تحالف الغابات (GFC):

نحن تحالف دولي يضم 124 منظمة غير حكومية ومنظمة للشعوب الأصلية من 72 دولة ، ندافع عن العدالة الاجتماعية وحقوق سكان الغابات في سياسات الغابات. ينفذ GFC حملات مناصرة مشتركة بشأن الحاجة إلى احترام حقوق وأدوار واحتياجات الشعوب الأصلية والنساء والمجتمعات المحلية في الحفاظ على الغابات والحاجة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان الغابات.

مرحبا بكم في العدد الثامن والستون من مجلة غطاء الغابات،

سلسلة من التقارير من قبل التحالف العالمي للغابات تربط السياسة الدولية للغابات بالآراء والتجارب المحلية. لتلقي غطاء الغابات عن طريق البريد الإلكتروني ، يرجى الانضمام إلى قائمتنا البريدية

https://globalforestcoalition.org
GFC Photo Gallery
@globalforestcoalition
@GFC_forests
@global.forest

يمكنك التبرع لـ GFC هنا.

صورة الغلاف: نساء محليات يحملن علفًا من الغابة ، نيبال

صورة الخلفية: Elsmarie Owen ، جنوب إفريقيا

شكر وتقدير

المحررين:
Ismail Wolff ، Chithira Vijayakumar ، Coraina de la Plaza ، Juana Vera Delgado, Megan Morrissey, Souparna Lahiri, Valentina Figuera Martínez

المترجمون:
الإسبانية: Amira Armenta, Megan Morrissey, Valentina Figuera Martínez
الفرنسية: Gaelle Le و Danae Serinet Barrera Rachel Babin و Gauyer
العربية: Oussema Guesmi

التصميم: Iximché Media

تم إنتاج هذا المنشور بدعم من منظمة «المرأة تشارك من أجل مستقبل مشترك» (WECF) من خلال تحالف سبل العيش الخضراء (GLA) ، بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية ؛ الجمعية السويدية لحماية الطبيعة ؛ مؤسسة هايزريش بويل ؛ خبز للعالم شبكة الورق البيئية ؛ وصندوق العمل العاجل. محتويات هذا المنشور هي من مسؤولية التحالف العالمي للغابات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المانحين.

جدول المحتويات

الاستعمار المناخي والحلول المغلوطة
بقلم سوبارنا لاهيري مع مورين سانتوس وكوامي كوبوندزو 3

التواري عن الأنظا
بقلم كورينا دي لا بلازا وسوبارنا لاهيري، التحالف العالمي للغابات 6

إمكانات ومخاطر مبادرة استعادة المناظر الطبيعية للغابات الأفريقية (AFR100)
بقلم فيليب أوين، جياسفير، جنوب إفريقيا 9

تصنيع إنتاج الطاقة الحيوية المعتمد على الغابات في نيبال
بقلم بوهولا باهاتاري 12

"الأرض ليست للبيع ، الهواء ليس للبيع"
بقلم أندريا إتشيفري 16

المقاومة العالمية للحلول الخاطئة
ميغان موريسي 19

الاستعمار المناخي والحلول المغلوطة

الرحلة الصعبة لتحقيق العدالة المناخية

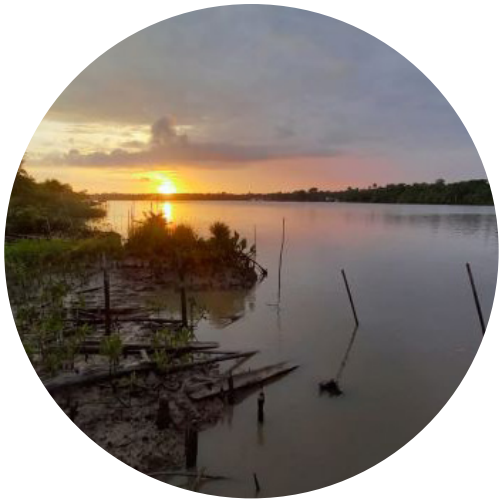

تكشف التغطية الغابية 68 كيف تقوم الدول المتقدمة والشركات الشمالية بتغيير عبء خفض الانبعاثات على المجتمعات الضعيفة وأراضيها ، باستخدام المناخ الأزمة كوسيلة للربح وإلقاء الحلول الزائفة على الجنوب العالمي وإلحاقها عواقب وخيمة على مجتمعات الخطوط الأمامية.

بقلم سوبارنا لاهيري (حي اف سي، الهند)، مع مورين سانتوس (فالس ، البرازيل) وكوامي كبوندزو (حي اف سي ، توغو)

موجات الحر الشديدة والجفاف والأمطار والفيضانات المستمرة والأعاصير المدمرة وتدمير الغابات و حرائق الغابات هي علامات ثابتة على أن كوكبنا على وشك اختراق نقطة التحول: زيادة درجة الحرارة العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية - الرمز الأحمر للبشرية والكائنات الحية على الأرض الأم. نحن نشهد و نعاني بالفعل من الآثار المدمرة التي لا رجعة فيها من ارتفاع درجة الحرارة من 0.8 درجة مئوية إلى 1.1درجة مئوية.

الإجراءات العلاجية واضحة وجلية ؛ يجب أن نخفض الانبعاثات بشكل كبير. مع ضرورة بلوغ انبعاثات الوقود الأحفوري ذروتها بحلول عام 2025 ، أوصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 43٪ بحلول عام 2030. بناءً على التعهدات والالتزامات التي تعهدت بها البلدان في المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) لن نتجاوز 1.5 درجة مئوية فقط ، لكن مسارات الانبعاث الحالية تشير إلى ارتفاع أكثر من 3 درجات مئوية خلال القرن القادم .

في حين يبدو أن الدول المتقدمة غافلة على هذه الكارثة وتاريخيا هي المسؤولة عن هذه الأزمة ، واستمرار العمل كالعادة ، والبلدان النامية تتحمل العبء الأكبر من تأثير تغير المناخ التي ساهموا فيها بأقل قدر. مجتمعات الخط الاول - الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والأطفال والشباب والمزارعين و الفلاحون - يخوضون معركة من أجل البقاء وحماية أراضيهم ، والسيادة الغذائية ، وسبل العيش. النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص المتنوعون جنسياً هم يتأثرون سلبا بشكل غير متناسب بهذا السيناريو العالمي لعدم المساواة والاستعمار المناخي.

لأكثر من عقد ، رفضت البلدان المتقدمة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في عام 2009 لتوفير 100 مليار دولار أمريكي سنويًا للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدته ، ناهيك عن التعويضات التي تطالب بها البلدان النامية وحركات العدالة المناخية في حين أن البلدان والشركات في العالم الشمالي تقوم بشكل منهجي بتخريب سياسة المناخ العالمي و الاتفاقات المتعددة الأطراف ، التي تغرس رواية خاطئة وخطاب مناخي يبدأ بإنكار المناخ و ينتهي بإخراج حلول خاطئة . سياسة المناخ العالمي تم التقاطها من قبل الشركات. بقيادة شركات الوقود الأحفوري ، والأعمال التجارية الزراعية ، ومموليها ،وعمالقة التكنولوجيا الكبرى ، يستخدمون جميعهم كل قوتهم لمقاومة التغيرات النظامية والهيكلية المطلوبة للتغلب على أزمة المناخ. إنهم يغرقون أصوات العالم الجنوبي ويجعلون عبء تخفيض الانبعاثات على المجتمعات الضعيفة وأقاليمها - السكان الأصليون الأوطان والغابات والمراعي والأراضي الزراعية الخصبة والمشاعات التي هي شريان الحياة لمجتمعات الجنوب العالمي .

في COP26 ب جلاسجو ، حيث يعاني العالم من جائحة كورونا 19 ، فإن العالم الشمالي لم يرفض فقط المساهمة ودعم الدعوات لمنشأة مخصصة لتمويل الخسائر والأضرار بسبب تغير المناخ بل رفض بشكل قطعي الوقف الفوري لإنتاج الوقود الأحفوري , بما في ذلك حرق الفحم. من ناحية أخرى ، فإن رئاسة المملكة المتحدة مدعومة من قبل نفس شركات الوقود الأحفوري ، أجبرت اتفاقية لتفعيل سوق الكربون الدولي و اطلاق العنان لحلول خاطئة لا تستند إلى العلم ، لن تؤدي إلى خفض الانبعاثات ، وستزيد من تفاقم أزمة المناخ. لماذا ا؟ لأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في غلاسكو بشأن الحلول المستندة إلى السوق بموجب المواد 6.2 و 6.4 من اتفاقية باريس لا توفر تخفيفًا حقيقيًا المناخ من خلال التعاون الدولي. إنهم يتجولون في مسار خاطئ حيث يمكن لأكبر باعثي الكربون بشكل أساسي شراء ارصدة الكربون الناتجة عن الإجراءات المناخية ومرونة البلدان الضعيفة ومجتمعاتها في جنوب العالم لتعويض انبعاثاتها المستمرة. بعبارات واضحة ، فإن البلدان شمال العالم ستكون قادرًة على تعويض استهلاكها المفرط وإنتاجها والانبعاثات الناتجة من اقتصاداتها القائمة على الاحتراق من خلال التعويض ودفع ثمن منخفض للعمل المناخي في جنوب العالم.

تشير المادة 6.2 إلى تداول خيارات التخفيف المنقولة دوليًا (ITMO) فيما بين دولتين دون التقيد بالسلامة البيئية أو التزامات حقوق الإنسان أو أي التزامات عالمية و وضع القواعد لتنظيم مثل هذا التداول. المادة 6.4 ، يشار إليها أصلاً على أنها الية تنمية مستدامة ، الآن تم تحويله الى صورة رمزية جديدة لالية تطوير التنظيف سيئة السمعة (سي دي أم) التي تسمح بتداول الغابات والأنظمة البيئية الأخرى في السوق العالمي . هاتان المادتان تتحديان روح اتفاقية باريس الضعيفة.

الصورة :اتحاد هيئات المساعدة الاجتماعية والتعليمية ، (FASE) البرازيل

ما هي الترجمة ؟ تشتري شركات الوقود الأحفوري (اقرأ: الاستيلاء) ملايين الهكتارات من الأراضي في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية تحت ستار إعادة التشجير أو الحد من ازالة الغابات. ما يفعلونه في الواقع هو الاستثمار في مزارع الأشجار التجارية الأحادية وغيرها من مشاريع ريد + المشوهة ومشاريع تعويض الكربون في الغابات ، وتدعي بشكل احتيالي الحقوق الى الكربون المحتجز أو «أحواض الكربون المعززة». من خلال هذا ، يزعمون زوراً أنهم في طريقهم إلى إزالة الكربون من عملياتهم وتحقيق صافي انبعاثات صفرية (ليست صفرية).تظهر الأدلة العلمية أن هذا ادعاء خاطئ تمامًا يعتمد على معادلة الكربون من الخزانات الجيولوجية مع الخزانات البيولوجية. خفض الانبعاثات وامتصاص الانبعاثات او ازالتها ليس لها نفس العواقب والتأثيرات المناخية.

هذه الحلول الخاطئة تتجه بسرعة نحو سرد يروج للاستعمار المناخي اين الحكومات والشركات الشمالية تشق طريقها وتنهب الحرمة التي لا تمس، النظم البيئية والأوطان وأقاليم الشعوب الأصلية ومجتمعات الغابات. على هذا النحو, كما تقول مقالة هذه الطبعة التي تدرس تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول التخفيف والتكيف ، فإن النماذج المناخية الحالية لا تزال تفتقر إلى إطار يعترف بالمعرفة التقليدية والحكمة ودور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ولا حقوقهم وممارساتهم في الحفظ وحماية الطبيعة والنظم البيئية. وقد أدى هذا حتمًا إلى صراعات وسيؤدي إلى مزيد انتهاك حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ، وإذكاء العنف ضد المرأة والأطفال ، وتحويل الموارد الطبيعية إلى سلع يتم تداولها عالميًا. يعزز كل السمات السائدة للاستعمار ، حيث يتم تدمير التماسك الاجتماعي ، وخلق الصراع والانقسامات بين المجتمعات والأعراق والألوان والاجناس.

العمل المناخي الخاطئ على إزاحة وتجارة الكربون - على النحو المبين في تقارير هذه القضية حول مشاريع في كولومبيا وأوغندا - ليست فقط نقيض حل مناخي حقيقي وتكافلي العلاقة بين الناس والمجتمعات والطبيعة ، لكنها تتجاهل استخدام المعرفة التقليدية في الحفاظ على الطبيعة وأنظمتها البيئية وحمايتها. إنه يقوض دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ، ولا سيما النساء ، ومعارفهم التقليدية ، الحكمة والممارسات التي أبقت هذا الكوكب لقرون صالحة للسكن والعيش. إنه يتحدى فكرة رفاهية الإنسان .

ومع ذلك ، فإن التحرك نحو الاستعمار المناخي من خلال الحلول الزائفة ليس بدون تحدي. تطالب حركات العدالة المناخية منذ فترة طويلة بتعويضات عن المسؤولية التاريخية للعالم الشمالي في خلق أزمة المناخ ؛ والأصوات ترتفع. يدعوا الجنوب الشمال لتحمل المسؤولية والمساهمة بنصيبه العادل في دعم إعادة الإعمار بعد الخسائر والأضرار التي لحقت بمجتمعات الخطوط الأمامية.

مع تفاقم آثار تغير المناخ وانكشاف تداعيات الحلول الزائفة ، فإن صراعات مجتمعات الخطوط الأمامية تزداد قوة و حدة. إنهم لا يقاتلون فقط الحلول المزيفة وتأثيراتها ، لكنها أصبحت أيضًا أكثر مرونة وقيادة مناخها الخاص الحلول - الحلول الحقيقية.

في هذا العدد 68 من التغطية الغابية ، نكشف عن بعض الحلول الزائفة لتغير المناخ ، مثل تعويض الكربون ومخططات REDD + الطوعية وإعادة التشجير من خلال الزراعة الأحادية و مخلفاتها على المجتمعات والنساء ومن يعولونهم والأراضي. نسلط الضوء أيضًا على كيف يمكن أن تؤدي سياسات التنمية الغير مدروسة إلى «حلول» مناخية فاشلة وإخفاقات على المستوى الدولي لاتخاذ نهج قائم على الحقوق ، ومراعي للمنظور الجنساني وغير سوقي تجاه التكيف مع تغير المناخ والتخفيف الذي يعترف بالمعرفة التقليدية والحكمة ودور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

يكشف تقرير من أوغندا كيف يفرض مشروع الأشجار مقابل المنفعة العالمية انعدام الأمن الغذائي على المجتمعات التي وقعت على الأراضي الشحيحة لفترات تصل إلى 25 عامًا لزراعة الأشجار فيها لعزل الكربون المباع كرصيد لشركات أوروبية بشكل رئيسي. المشروع لا يعالج الفقر أو تحسن في حيازة الأراضي أو وصول المرأة إلى الأراضي والموارد ويربط المجتمعات في عقود أحادية الجانب.

من أمريكا اللاتينية ، يشكك أيضًا مقال عن مشاريع ريد + في كولومبيا في الفكرة الخاطئة لـ خفض الانبعاثات من خلال مشاريع موازنة الكربون. فإنه يثير قضايا مهمة تتعلق بعدم وجود المعلومات والمعرفة عن هذه المخططات بين المجتمعات المتأثرة والأموال الزهيدة التي يحصلون عليها من التمويل الدولي الذي تحصل عليه مثل هذه المشاريع. في المقابل ، تعمق مشاريع ريد + الظلم مع السماح للملوثين بمواصلة أنشطتهم المدمرة للكواكب.

يفحص تقرير من نيبال كيف يمكن لدولة نامية صغيرة (تعتبر نيبال من أقل البلدان نموا) ان تكون فريسة للحلول الخاطئة في الجهود المبذولة لاستبدال الوقود الأحفوري وتوفير الوصول إلى الطاقة مواطنيها . تسعى الحكومة إلى تصنيع إنتاج الطاقة الحيوية عن طريق حرق الغابات والكتلة الحيوية للغابات ، مع عواقب وخيمة وطويلة الأجل الغابات والتنوع البيولوجي والمجتمعات تعتمد على الغابات ومنتجاتها.

يكشف تقريرنا من جنوب إفريقيا عن مخاطر وقوع مبادرة مناخية كبرى أخرى ضحية للاستحواذ من الشركات ، مع تهديد إنشاء مزارع الأشجار التجارية الأحادية تحت ستار مبادرة استعادة الغابات الأفريقية (AFR100) ، والتي من المفترض تسهل الوقف وتعكس تدهور النظم البيئية عبر القارة. يسلط المقال الضوء كيف أدت هذه المزارع الشجرية التجارية نفسها إلى تدهور الأراضي والتربة على مدى ال 40 سنة الماضية ، مما يجلب معها آثارًا سلبية على المجتمعات المحلية ، وخاصة النساء والفتيات.

في نظرة نقدية على تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول التكيف والتخفيف ، نجادل بأن نمذجة المناخ لا يزال

الصورة :اتحاد هيئات المساعدة
الاجتماعية والتعليمية ، (FASE) البرازيل

يفتقد إطارا يعترف بالمعرفة التقليدية والحكمة ودور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتجادل بأن علم المناخ يجب أن يتخذ نهجًا قائمًا على الحقوق ومراعيًا للنوع الاجتماعي إذا كان لدينا أي أمل في معالجة تغير المناخ.

إنه مسلح بهذه المعرفة بأننا نقترب من COP آخر. COP27 ، الذي سيعقد في مصر ، يشار إليه بشكل متزايد على أنه «مؤتمر الأطراف الأفريقية». خلال العام الماضي ، عانت القارة فيضانات مدمرة في جنوب إفريقيا وموزمبيق وأوغندا تسببت في مقتل المئات و شرد عشرات الآلاف. وفي الوقت نفسه ، يمر القرن الأفريقي عامه الرابع من الجفاف ، مع أكثر من ذلك 18 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

أفريقيا ، التي تساهم بأقل من 4٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ، قد دمرتها 500 سنة من الاستعمار والاستخراج والديون ونزع الملكية. كان مسار تطورها في كثير من الأحيان تفرضها دول الشمال والشركات عبر الوطنية. استعمار الوقود الأحفوري من خلال الفحم والنفط و الزيت والغاز ادى إلى تدمير المجتمعات المحلية ، وإلحاق انتهاكات لحقوق الإنسان ، وتدمير النظم البيئية المحلية مع تأجيج العنصرية والعنف بين الجنسين.

بينما المجتمعات في الجابون وموزمبيق ونيجيريا وجمهورية الكونغو وجنوب أفريقيا والسودان وآخرون يقاتلون ضد أكبر ملوثات العالم ، واليوم يتعرضون أيضًا للاستعمار الكربوني . كل ما قاموا بحفظه وحمايته ورعايته لقرون - من الغابات ، المراعي والأراضي العشبية والمزارع إلى الصحاري في الساحل - مستعمرة وتوصلوا الى تنفيذ الحلول المناخية الخاطئة التي يفرضها شمال العالم .

مشاريع REDD + التي تمزقها النزاعات ، مزارع أحادية واسعة النطاق تحت AFR100 ، مزارع الأشجار لزراعة محاصيل الأخشاب والطاقة الحيوية بدعم من الصندوق الأخضر للمناخ و شركات الأسهم الخاصة مثل صندوق أربارو ، استولت على ملايين الهكتارات من قبل شركات الوقود الأحفوري لتنفيذ التزاماتهم الصفرية الصافية ، وانتشار آلية التنمية النظيفة وإزاحة الكربون في الغابات - كل هذا يبدو وكأنه فتح أبواب الحلول الخاطئة. إعلان الغابون الأخير أنها ستفتح غاباتها لسوق الكربون الطوعي وتعبئة 90 مليون ائتمان قبل ان يوضح COP 27 أن البلدان المتقدمة وحلفائها من الشركات يقودون ويعززون مسار التنمية في أفريقيا الذي ثبت أنه فاشل والسبب الجذري للعديد من الأزمات ،بما في ذلك أزمة المناخ. الطبيعة والموارد الطبيعية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ، و الفلاحون هم القرابين.

الناس في أفريقيا وحركات العدالة المناخية والحركات النسائية وسكان المجتمعات الاصلية لديهم وجهة نظر مختلفة: يريدون تفكيك الاستعمار الاقتصادي ونموذج تنمية. إنهم يريدون الابتعاد عن نماذج النمو الاقتصادي التي يهيمن عليها الشمال. و هم يطالبون بظروف مواتية للانتقال العادل إلى الطاقة المتجددة من خلال التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. أولوياتهم العاجلة هي الصحة العامة والعدالة الاقتصادية والغذاء السيادة و الإيكولوجيا الزراعية.

في بيان صدر مؤخرًا ، طالبت مجموعة العدالة المناخية الإفريقية الدول الغنية بسداد ديون المناخ ، والوفاء بالتزامات تمويل المناخ ، وخفض الانبعاثات إلى الصفر وإيقاف الحلول الزائفة. الشركات الشمالية تستخدم أزمة المناخ كوسيلة للربح ، وإلقاء حلول كاذبة على القارة الأفريقية والتسبب في عواقب وخيمة على مجتمعات الخط الأمامي.

يتمتع مؤتمر الأطراف المعني بالمناخ ديناميكيته الخاصة حيث غالبًا ما تغيم القضايا السياسية العالمية وضغوط الشركات على طاولة المفاوضات ، و COP 27 قد لا يسير في مسار مختلف كثيرًا. لكن أروقته يتردد صداها مع مطالب حركة العدالة المناخية. مع العلم أن محادثات المناخ في الأمم المتحدة وغيرها من منصات متعددة الأطراف التي تهيمن عليها البلدان والشركات الغنية ، يجوز لCOP أن لا تركز فقط على دعاة المناخ والناشطين. يمكنهم توفير الزخم لبناء محلي والعمل المحلي والإقليمي والعالمي لفرض إصلاح شامل للنظام متعدد الأطراف لمعالجة أزمة المناخ ، والظلم ، والظلم ، وبناء قوة الناس لإحداث تغيير حقيقي. إنه دورنا في ضمان عدم تعمية العالم وخداعه بالحلول الزائفة والوعود الفارغة في هذه الأحداث. نحن بحاجة إلى عمل حقيقي وحلول حقيقية.

يكشف هذا العدد من التغطية الغابية عن حجم عيوب المقترحات الرسمية والشركات و اهمية أن نكون على علم. يجب علينا حماية أمنا الأرض وتحقيق العدالة المناخية و الإنصاف من خلال الدفاع عن حقوق مجتمعاتنا ، والنساء ، والفلاحين ، والعمال في الاختيار و قيادة حلول المناخ الخاصة بهم من أجل صافي الانبعاثات الصفرية الحقيقية.

التواري عن الأنظار

تقديم حلول مناخية حقيقية نظرة نقدية على تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من منظور جنساني وحقوقي

بقلم كورينا دي لا بلازا وسوبارنا لاهيري، التحالف العالمي للغابات

أظهر آخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) حول التأقلم و التخفيف أن العالم على مفترق الطريق . وصلت مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى أكثر من 420 جزء في المليون في سنة 2022, وهو ما يتجاوز بكثير 350 جزء في المليون تعتبر عادةً آمنة. ترتفع مستويات ثاني أكسيد الكربون منذ سنة 2000 بنحو 20 جزء في المليون لكل عقد - أسرع بعشر مرات مما كانت عليه خلال 800 ألف سنة الماضية , و نحن الآن نشاهد بالفعل الاثار المدمرة لارتفاع درجة الحرارة ب1,1 درجة مئوية .

في 2019 , ما يقارب 34٪ من المجموع الصافي لانبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المنشأ تأتي من قطاع إمدادات الطاقة ، 24٪ من الصناعة ، 22٪ من الزراعة والغابات واستخدام الأراضي الأخرى ، 15٪ من النقل و 6٪ من المباني. يجب أن تبلغ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذروتها قبل عام 2025 وأن تنخفض بنسبة 43٪ بحلول عام 2030 للحد من ارتفاع درجة الحرارة ب 1.5 درجة مئوية و تجنب أسوأ التأثيرات المناخية .

تساعدنا تقارير ال IPCC (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) على فهم الأبعاد المتنوعة لتغيير المناخ و سياق التحديات العديدة المتشابكة التي نواجهها . وأثناء الاحتياج الضروري لعمل المناخ , فإن فهم سياق العمل الفوري له اهمية قصوى . ينشأ تغير المناخ من تزايد عدم المساواة وتراكم الثروة الذي ترعاه الرأسمالية وتتغذى عليه. مع استمرار الأثرياء في الإفراط في استهلاك الموارد المتناقصة والاستيلاء عليها ، مما يساهم في زيادة الانبعاثات ، تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً في العالم ، مثل الشعوب الأصلية ، والنساء بكل تنوعها[1] ، ومجتمعات الخطوط الأمامية أسوأ آثار هذه الأزمة. نحن بحاجة إلى تحولات سريعة عبر جميع الأنظمة. ومع ذلك، فإن السياسات والتعهدات والوعود المناخية الحالية التي قطعتها الحكومات والشركات لن تأخذنا إلى حيث نحتاج إلى أن نكون.

انتشار الحلول الخاطئة لأزمة المناخ

الحلول الخاطئة , من ضمنها أسواق الكربون والتعويضات, تعهدات صفرية صافية, مزارع الأشجار احادية الزراعة على نطاق واسع, الطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه (BECCS) , و الزراعة «الذكية» , وغيرها , تستمر في الازدهار . لا تفشل هذه الحلول الخاطئة في معالجة ازمة المناخ فقط , بل تديم و تخلق أيضا أشكالا جديدة من من عدم المساواة , ضمنها التمييز الجنسي .

على سبيل المثال ، تعتمد BECCS على مزارع شجرية أحادية النوع واسعة النطاق مصنوعة من أنواع سريعة النمو وغالبًا ما تتسبب في تحويل الأراضي الحرجية وغير الحرجية إلى مزارع. غالبًا ما تُستخدم هذه المزارع كجزء من مشاريع التحريج وإعادة التحريج للطاقة الحيوية ، بالإضافة إلى الصناعات الاستخراجية الأخرى مثل اللب والورق. كثيرا ما تؤدي إلى العديد من الآثار السلبية المترابطة ، بما في ذلك: الاستيلاء على الأرض فقدان التنوع البيولوجي و موائل الحياة البرية ؛ انخفاض المرونة البيئية الشاملة ؛ فقدان الطب التقليدي والمعرفة ؛ زيادة عبء العمل ؛ فرص عمل قصيرة الأجل ومحدودة ؛ التعدي على النظم البيئية الأخرى ؛ تلوث موارد المياه العذبة بسبب استخدام الكيماويات الزراعية ؛ وزيادة مخاطر الحريق والآفات.

يقر تقرير الـ IPCC (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) بشأن التكيف بهذه الآثار ، وكثير منها يتمتع `` بثقة عالية جدًا ‹› ، مشيرًا إلى أن المزارع أو غيرها من عمليات تحويل استخدام الأراضي على نطاق واسع يمكن أن تؤدي إلى سوء التكيف وسوء المعاملة ، بما في ذلك الظلم المناخي ، حيث أن لها تأثيرات غير متناسبة على الفئات المهمشة والضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء. كما تم الإبلاغ عن التأثيرات الجنسانية في هذه المزارع وحولها ، بما في ذلك زيادة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة ، والأضرار التي لحقت بترتيبات حيازة الأراضي غير الآمنة بالفعل ، وانعدام الأمن الغذائي ، وفقدان المعرفة التقليدية والمحلية الفريدة ، وتعزيز استخدام الطاقة الحيوية مع الآثار الضارة المرتبطة بالصحة والخصوبة ، فضلاً عن المشاكل الصحية الأخرى المرتبطة باستخدام الكيماويات الزراعية.

على الرغم من جميع المخاطر والآثار المرتبطة بها ، فإن نهج النمذجة الحالية ل اي-بي-سي-سي لتقييد ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى ما دون 2 درجة مئوية و 1.5 درجة مئوية من مستويات

[1] كلذ مهف بجي ، «ءاسنلا» ىلإ ريشن امدنع كاردإ عم ، «اهعونت لكب ءاسنلا» هنأ ىلع رثؤت يتلا ةعونتملا ةعطاقتملا تايوهلا رمعلا لثم ملاعلا يف سانلا ةبرجت ىلع عقوملاو ، ةقبطلاو ، سنجلاو ، قرعلاو ، ...خلإ ، زجعلاو ، نيدلاو ، يفارغجلا

الصورة :اتحاد هيئات المساعدة
الاجتماعية والتعليمية ، (FASE) البرازيل

ما قبل الصناعة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على التدخلات في قطاع الأراضي على نطاق واسع. لا تزال مخططات مثل BECCS تظهر بشكل بارز للغاية في بعض مسارات التخفيف على الرغم من اعتراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بالمخاطر المحتملة. و يعود ذلك جزئيًا إلى أن إطار عمل نمذجة المسارات حتى 1.5 درجة مئوية يركز بشكل مفرط على خفض الانبعاثات وحده. نحن بحاجة إلى نماذج تساعد في الحفاظ على المصارف الطبيعية وتعزيزها ، مع إعطاء الأولوية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي وتأمين الحقوق والوصول إلى أراضي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء.

حلول مناخية حقيقية

هناك أدلة متضافرة أن الكثير من عمليات إزالة الكربون المطلوبة يمكن تحقيقها من خلال الحفاظ على المصارف الطبيعية وبناء مرونة النظام البيئي من خلال تحسين حماية التنوع البيولوجي. تعد استعادة سلامة النظام البيئي أمرًا أساسيًا للعمل المناخي القوي في الأراضي والغابات ولا ينبغي اعتبارها مجرد فائدة مشتركة للعمل المناخي. وفقًا لتقرير `` المسارات المفقودة ‹› 1.5ل درجة مئوية الصادر عن تحالف طموح الأرض والحقوق المناخية (كلارا) ، يوجد إمكانية لاستعادة ربع الغابات الطبيعية في العالم وحمايتها جنبًا إلى جنب مع الغابات الأولية ، مما يؤدي إلى نصف الغطاء الحرجي العالمي الذي يمثل النظم البيئية السليمة. يمثل تعزيز وحماية النظم البيئية الأرضية والمصارف الطبيعية من من خلال تنظيم الأراضي وإدارتها بشكل أفضل والممارسات الزراعية التحويلية تحت إشراف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء طريقة أكثر إنصافًا وفعالية من حيث التكلفة لمعالجة أزمة المناخ. ولكن الأهم من ذلك، أنه أيضًا مسار أكثر عدلاً وإنصافًا لتحقيق أهداف التخفيف من تغير المناخ من تدابير احتجاز الكربون وتخزينه الأخرى مثل BECCS .

تمثل أراضي الشعوب الأصلية 37٪ من جميع الأراضي الطبيعية المتبقية على الأرض. ما لا يقل عن 22٪ من إجمالي الكربون المخزن في الغابات الاستوائية وشبه الاستوائية تقع في الأراضي المدارة بشكل جماعي، وثلثها موجود في المناطق التي تفتقر فيها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى الاعتراف القانوني. ويؤدي تأمين حقوق الحيازة الجماعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى انخفاض معدلات إزالة الغابات وتدهور التربة. والمرأة هي أيضا رائدة تقليدية في حفظ وحماية التنوع البيولوجي ووظائف النظام الإيكولوجي التي تستند إليها هذه المجتمعات المحلية. إن مضاعفة مساحة الأراضي التي تملكها المجتمعات المحلية وحماية وإصلاح الغابات الأولية المتدهورة مع ضمان التجديد الطبيعي للمناطق التي أزيلت منها الغابات مؤخرًا، بما في ذلك من خلال الاستخدام المسؤول للغابات المدارة لاستعادة التنوع البيولوجي ووظيفة النظام الإيكولوجي، سيؤدي إلى 6.1 جيجا طن CO2eq سنويًا في تجنب الانبعاثات و 8.7 جيجا طن CO2eq سنويًا في الكربون المحجوز بحلول عام 2050. تخزن مناطق الأمازون الأصلية وحدها 102 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون، أي حوالي ثلث أحواض الكربون فوق الأرض في منطقة الأمازون (على 30% من مساحة الأرض تقريبًا).

تعكس الممارسات البيئية الزراعية أساليب عمل النظم البيئية الطبيعية وجوانب تلك النظم الضرورية لأدائها. لدينا الآن أدلة واسعة على أن النظم البيئية الزراعية تتفوق على الزراعة الصناعية وهي منتجة للغاية ومستدامة. علاوة على ذلك، فهي تخلق سبل العيش، وتمنح المجتمعات مزيدًا من الاستقلال الذاتي، وتعزز المرونة المناخية، وتحقق فوائد اجتماعية وثقافية وبيئية متعددة. تلعب المرأة أيضًا دورًا حيويًا في الحفاظ على النظام البيئي وإدارة الموارد الطبيعية والممارسات الزراعية المستدامة مثل الزراعة الإيكولوجية. وفقاً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن «نُهُج الإيكولوجيا الزراعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتغذية تعزز القدرات على التكيف وتمكن النظم الغذائية الأكثر مرونة من خلال زيادة القيادة للمرأة ومشاركتها في صنع القرار والعمل المنزلي المنصف بين الجنسين ». غالبًا ما تكون النساء من حراس المعرفة ودعاة الحفاظ على البيئة. وبالتالي، فإنها تتأثر بشكل خاص بفقدان الغابات والتنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي بشكل عام. ومع ذلك، فإن القوانين والقيود الثقافية والنظام الأبوي والرأسمالية والهياكل الاجتماعية مثل التقسيم الجنسي للعمل والقوانين والأعراف العرفية التمييزية غالبًا ما تقلل

من قدرة المرأة على دعم الاستخدام المستدام لموارد الأرض وحيازة حقوق الحيازة. وفي الواقع، أقر تقرير الأراضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأهمية حقوق المرأة في الأراضي ومشاركتها في إدارة الأراضي، ويوصي تقرير AR6 WG II باتباع نهج يراعي المنظور الجنساني ويؤدي إلى التحول في رسم السياسات المتعلقة بالمناخ من أجل الحد من المخاطر المناخية ومواطن الضعف. وفي الوقت نفسه، يجد AR6 WG III أدلة قوية على أن تمكين المرأة يفيد التخفيف والتكيف ويؤثر بشكل إيجابي على سياسة المناخ. هذه علامات جيدة. لكن لماذا تفشل هذه التوصيات في كسب الزخم ؟

إعادة توجيه السياسات نحو جذور الأزمة

لم تحظ النُهُج المراعية للمنظور الجنساني والقائمة على الحقوق التحويلية حتى الآن إلا باهتمام ضئيل من جانب صانعي السياسات، الذين لم يتح لهم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بعد مسارات تدمج على نحو أكثر شمولاً تعزيز حقوق الحيازة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي والمشترك بين القطاعات وتكون تحويلية وعادلة اجتماعياً. وقد بدأ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أخيراً، ولا سيما من خلال تقريره AR6 WG II المعني بالتكيف، في النظر في مبادئ عدالة التوزيع والعدالة الإجرائية والاعتراف بأن العدالة المناخية تشمل العدالة التي تربط بين التنمية وحقوق الإنسان لتحقيق نهج قائم على الحقوق للتصدي لتغير المناخ.

لكن التقرير التجميعي AR6 القادم يجب أن يكون جريئًا وحاسمًا في تقديم إطار للتخفيف من حدة المناخ لا يعتمد على حلول خاطئة ويحدد بوضوح الدور الحاسم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء، فضلاً عن حقوقهم في الحيازة وحصولهم على الأراضي وسبل العيش. بدون هذا، لا بد أن يقود صانعو السياسة العالم في المسار الخطأ.

يجب أن تكون الـ IPCC (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) مفيدةً في بناء إجماع سياسي عالمي قائم على العلم للتخلص التدريجي السريع من الصناعات الاستخراجية ، ووقف إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، ومعالجة العوامل المحركة لتغير المناخ مثل الزراعة الصناعية وقطاع الثروة الحيوانية ووضع حد للتعويضات. هناك حاجة إلى إطار عالمي لحلول مناخية حقيقية يجب أن تكون تحويلية بين الجنسين وتحكمها المجتمعات المحلية، على أساس الحقوق والنهج العادلة اجتماعياً. ويجب أن تشمل عملية رسم السياسات المتعلقة بالمناخ تدابير اجتماعية وثقافية شاملة ومشتركة بين القطاعات تعزز حقوق الحيازة وتعالج أوجه عدم المساواة وعدم المساواة والضعف المناخي والمخاطر والمرونة.
لحسن الحظ، الحلول موجودة وتتحرك المجتمعات والحركات بشكل متزايد للنضال من أجل حقوقهم والحفاظ على النظم البيئية والموارد الطبيعية. تقوم العديد من المجموعات الشعبية بالفعل بتنفيذ حلول مناخية حقيقية تراعي المنظور الجنسي وتحول المنظور الجنسي وتؤكد على العدالة البيئية وحقوق الإنسان. إنهم يكافحون من أجل تأمين الحقوق الجماعية للغابات والأراضي والمياه للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء اللواتي يأخذن زمام المبادرة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية وحمايتها.

كل هذا ليس معقدًا كما يبدو. لن تأتي الحلول من العمل كالمعتاد، مع المزيد من عدم المساواة والتربح، وهو ما أوصلنا إلى نقطة التحول هذه. يتطلب العمل المناخي الحقيقي العدالة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والعدالة المناخية. يمكننا تحقيق ذلك إذا ركزنا على الحلول الحقيقية الموجودة بالفعل.

الصورة :اتحاد هيئات المساعدة الاجتماعية والتعليمية ، (FASE) البرازيل

إمكانات ومخاطر مبادرة استعادة المناظر الطبيعية للغابات الأفريقية (AFR100)

تعتبر مزارع الأشجار التجارية سببًا رئيسيًا لتدهور الأراضي ولا مكان لها في الجهود المبذولة لاستعادة النظم البيئية المتدهورة

بقلم فيليب أوين ، جياسفير ، جنوب إفريقيا

تعد مزارع الأشجار التجارية في جميع أنحاء إفريقيا إحدى القوى الدافعة لتدهور الأراضي وجميع عواقبه البيئية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة. و لهذا السبب تدق اجراس الانذار بين المجتمعات والنشطاء أن مزارع الأشجار الأحادية يتم الترويج لها في إطار برنامج استعادة المناظر الطبيعية للغابات الأفريقية (AFR100) ، وهي مبادرة على مستوى إفريقيا تهدف إلى استعادة 100 مليون هكتار من أراضي الغابات المتدهورة بحلول عام 2030.

تم إطلاق AFR100 في سنة 2015 في قمة باريس للمناخ ، ويهدف إلى حشد الدعم من الحكومات الوطنية وشركاء القطاعين العام والخاص وبرامج التنمية الدولية والمجتمعات المحلية لاستعادة الإنتاجية للأراضي التي أزيلت منها الغابات المتدهورة لتحسين سبل العيش في جميع أنحاء القارة الأفريقية. حتى الآن ، تعهدت 32 دولة بحوالي 130 مليون هكتار للمشروع.

وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ، فإن ما يصل إلى 65٪ من الأراضي المنتجة في إفريقيا متدهورة ويؤثر التصحر على 45٪ من مساحة أراضي القارة. بينما يتجه الاتجاه العام نحو الانخفاض ، لا يزال صافي الخسارة في الغابات يتزايد في إفريقيا ، حيث تختفي أربعة ملايين هكتار من الغابات كل عام ، كما تقول.

تعد إزالة الكربون من الغلاف الجوي من خلال استعادة الغابات والنظم البيئية الأخرى أمرًا حيويًا لمعالجة أزمة المناخ ، ويمكن لمبادرات مثل AFR100 أن تلعب دورًا مهمًا في ذلك. تقدم العديد من المشاريع المرتبطة بـ AFR100 والزخم الذي أوجدته مساهمات قيمة للغاية في استعادة المناظر الطبيعية. لكن المبادرة لا تخلو من الجدل وهناك مخاوف متزايدة من أن سيطرة الشركات على البرنامج يؤدي إلى التوسع غير المسبوق في مزارع الأخشاب التجارية الجديدة عبر القارة - نفس الصناعة التي تقود إزالة الغابات وتدهور التربة التي من المفترض أن تعالجها المبادرة.

تعرف المجتمعات في جميع أنحاء إفريقيا عن كثب الآثار المدمرة لمزارع الأشجار الأحادية. في مقاطعة كوا زولو ناتال بجنوب إفريقيا ، تتذكر الناشط الاجتماعية والبيئية سيبونجيل متونجوا أولاً ملاحظة المشهد المتغير عندما كانت طفلة. كانت تسير مع جدتها لجمع الحطب ، وتتذكر صفوفًا مرتبة من أشجار الصنوبر المزروعة بإتقان حيث كانت الغابة الطبيعية. وتقول إن الشركات قطعت الأشجار الأصلية واستبدلت بمزارع الأخشاب أحادية النوع.

سيبونجيل هي مديرة برنامج القيادة النسائية والتدريب في مقاطعة كوازولو ناتال الجنوبية. تعمل في الغالب مع شابات تتراوح أعمارهن بين 12 و 19 عامًا في المناطق الريفية حيث يعتمد العديد من السكان على الزراعة على نطاق صغير. المنطقة هي في المقام الأول أراضي معشبة غنية بالأنواع ، مع بقع من الغابات الأصلية على طول مناطق النهر في الأخاديد والوديان. لكنها تتأسف «ألم قلبي ، وآلام مجتمعي» على تدهور الأراضي الناجم عن تآكل التربة في الأربعين سنة الماضية. كانت الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية مدمرة على المجتمعات المحلية ، وخاصة النساء. تخلى العديد من السكان عن حقولهم المتآكلة و المتدهورة ، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي ، كما تقول: «في الماضي ، عندما كان المزيد من الناس يزرعون قطع أراضيهم ، كان هناك طعام ، حتى لو لم يكن هناك مال».

بحلول الوقت الذي كانت فيه سيبونجيل يبلغ من العمر 16 عامًا ، ارتفعت المساحة المزروعة. كان هناك مساحة أقل لرعي الماشية ، والتي كانت محصورة في الأراضي العشبية المتضائلة والمجزأة باستمرار. وقالت إن ذلك أدى إلى الإفراط في الرعي ، الأمر الذي أدى إلى تآكل التربة. كان واضحا؛ تسارع تآكل التربة مع توسع مزارع الأخشاب. تغطي مزارع الأخشاب 1.2 مليون هكتار في جنوب افريقيا ، مع ما يقرب من 40٪ من تلك المزارع في كوازولو ناتال ، وتغطي أكثر من 5٪ من المقاطعة.

كما هو الحال مع الآثار الأوسع للكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ ، فإن تدهور الأراضي وانتشار مزارع الأشجار التجارية يؤثران بشكل غير متناسب على المجتمعات الفقيرة والضعيفة التي تعيش في المناطق الريفية. النساء والأطفال وكبار السن هم الأكثر تضررا ، حيث تتحمل النساء المسؤولية الأساسية عن رعاية الاحتياجات الأساسية للأسرة مثل توفير المياه.

في جميع أنحاء إفريقيا ، لا يزال حرق الكتلة الحيوية للأخشاب وسيلة أساسية للطهي ، ويعد جمع الحطب مهمة يومية أساسية للعديد من الأسر. في معظم الحالات ، يقع هذا العبء على عاتق النساء والأطفال ، الذين يصبح الأمر أكثر صعوبة وخطورة بالنسبة لهم إذا اضطروا للسفر بعيدًا عن منازلهم الآمنة والمجتمع القريب. نظرًا

لتدمير الغابة الأصلية ولم يعد من الممكن الوصول إلى الموارد ، اضطرت سيبونجيل وجدتها للسير لمسافة أبعد - وأحيانًا ما يصل إلى خمسة أميال - للحصول على الحطب ، فقط لجمع من منصة من أشجار السنط الغازية ، والتي هي أدنى بكثير من السكان الأصليين. وتقول إنه كان من الممكن اقتناؤها سابقًا في الغابة المجاورة لهم.

لا يصلح أي من الأخشاب المزروعة تجاريًا (الكافور والصنوبر والسنط) للاستخدام في الطهي ، كما يقول سيبونجيل. إنها تحترق بسرعة كبيرة ، لذلك تحتاج إلى حرق المزيد وينتج المزيد من الدخان ، مع تأثير أكبر على تلوث الهواء والصحة. يؤثر هذا بشكل غير متناسب على النساء المسؤولات في المقام الأول عن إعداد الاكل.

تم الترويج لمزارع الأشجار التجارية كشكل من أشكال «التنمية» التي من شأنها أن تؤدي إلى فرص عمل. وبالفعل ، كان بعض الأشخاص يعملون في الصناعة ، كما يقول سيبونجيل ، لكن ليس الكثير منهم. بمجرد زرع الأشجار ، تتطلب القليل من الاهتمام نسبيًا حتى الحصاد ، وبالتالي توفر فرص عمل أقل من الزراعة التقليدية ، حيث يحدث النمو السنوي والحصاد. العمل خطير أيضا. وتقول ان الحوادث المميتة شائعة ، وكذلك العواقب الصحية طويلة المدى بسبب التعرض لمبيدات الأعشاب الكيميائية التي تحتوي على الجليفوسات.

من الواضح أن الآثار البيئية والاجتماعية والصحية والاقتصادية السلبية لمزارع الأشجار التجارية على المجتمع المحلي في مقاطعة كوا زولو ناتال. هناك حاجة ملحة ومعترف بها للحماية من المزيد من تدهور الموارد الطبيعية واستعادة السلامة البيئية للنظم البيئية عبر القارة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتخفيف من المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المهمشة في جميع أنحاء أفريقيا ، ولكن مع الأخذ في الاعتبار زراعة الأشجار كأحد الحلول هو لامبالاة.

ومع ذلك ، يتم إنشاء مزارع أحادية النوع عالية التأثير تحت ستار «التشجير» أو «إعادة تشجير» ، بما في ذلك في إطار مبادرة AFR100. غالبًا ما تكون هذه المزارع من أنواع الأخشاب الغريبة (مثل الصنوبر والأوكالبتوس) بهدف أساسي هو استخراج أكبر قدر من الكتلة الحيوية. يثبت العلم الجديد أن مزارع الأخشاب تسبب بالفعل انبعاثات الكربون بسبب الاضطرابات في التربة. فقط عندما يستقر نظام الغابات يمكنه عزل الكربون ، ومن ثم يكون «النظام البيئي الحي» وليس الأشجار وحدها هو المسؤول عن عزل الكربون. كلما زاد التنوع البيولوجي ، كان النظام البيئي الطبيعي أفضل في عزل الكربون. تعتبر الأراضي العشبية أيضًا أحواض كربونية مهمة.

تتمتع المراعي الطبيعية أيضًا بوظيفة الاحتفاظ بالمياه ، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بمياه الأمطار واطلاقها ببطء في طبقة المياه الجوفية. تدمير الأراضي العشبية عن طريق إنشاء مزارع الأخشاب ، يضر بهذه العملية الطبيعية.

في مقابلة مع مامادو دياخيت ، القائم بأعمال رئيس قسم الاستدامة البيئية في وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي ، أعرب عن قلقه بشأن انتشار مزارع أحادية تحت ستار الترميم. ووفقًا لما ذكره مامادو ، فإن نيباد «لا توافق تمامًا على زراعة أشجار أحادية النوع غير مناسبة لموقع معين». ومع ذلك ، على الرغم من اعتراضه الأيديولوجي ، فقد أقر بأن المزارع الصناعية كانت من بين برامج AFR100 ، وأعرب عن أسفه لأنه مع وجود 10 موظفين فقط ، فإن الأمانة صغيرة «والقارة ضخمة».

وفقًا لموجز التحالف العالمي للغابات AFR100: دفع التوسع التجاري للمزارع في إفريقيا؟ «[نصف] الدول الثلاثين المشاركة لديها حاليًا أهداف تشمل المزارع التجارية التي تقع ضمن تعهداتها أو تتزامن معها. مجتمعة ، تشمل هذه أكثر من 4.5 مليون هكتار من التوسع التجاري للأشجار و 770،000 هكتار من تحسين إدارة المزارع. وهذا يعادل زيادة بنسبة 91٪ في مساحة الأرض التي تشغلها حاليًا المزارع التجارية في إفريقيا».

سيكون لهذا التوسع في مزارع الأخشاب التجارية آثار مدمرة على السلامة البيئية والتنوع المحلي وخدمات النظم البيئية ، مما يعرض للخطر الأمن المائي والغذائي للعديد من المجتمعات الريفية. لا تضيع المفارقة في حقيقة أن الكم الهائل من «النباتات الغازية» المسؤولة عن تآكل التربة هي نتيجة مباشرة لمزارع الأخشاب واسعة النطاق في إطار مبادرات «التشجير». تنتشر بذور أشجار الصنوبر والأوكالبتوس والسنط في البيئة الطبيعية المجاورة عن طريق الرياح والمياه والمعدات ، وغالبًا في المناطق التي يصعب السيطرة عليها ، مثل الوديان شديدة الانحدار والجداول والأنهار الحساسة. هذا الانتشار غير المنضبط لأنواع الأشجار الغريبة يؤثر سلبًا على موارد المياه النادرة والقيمة ويقلل من التنوع البيولوجي المحلي من خلال منافسة النباتات الأصلية.

وقد تعهدت جنوب إفريقيا نفسها بتقديم 3.6 مليون هكتار من الأراضي لـ AFR100. وتشمل أولوياتها المنشورة في إطار المبادرة زيادة الاحتفاظ بالمياه واستقرار المناظر الطبيعية من خلال السيطرة على الانجراف ومكافحة التصحر ، ولكن لم يتضح بعد أي الطرق سيتم استخدامها لتحقيق ذلك. تعمل المدرجات الكثيفة من النباتات الغازية على تجفيف الجداول والأنهار في جنوب إفريقيا

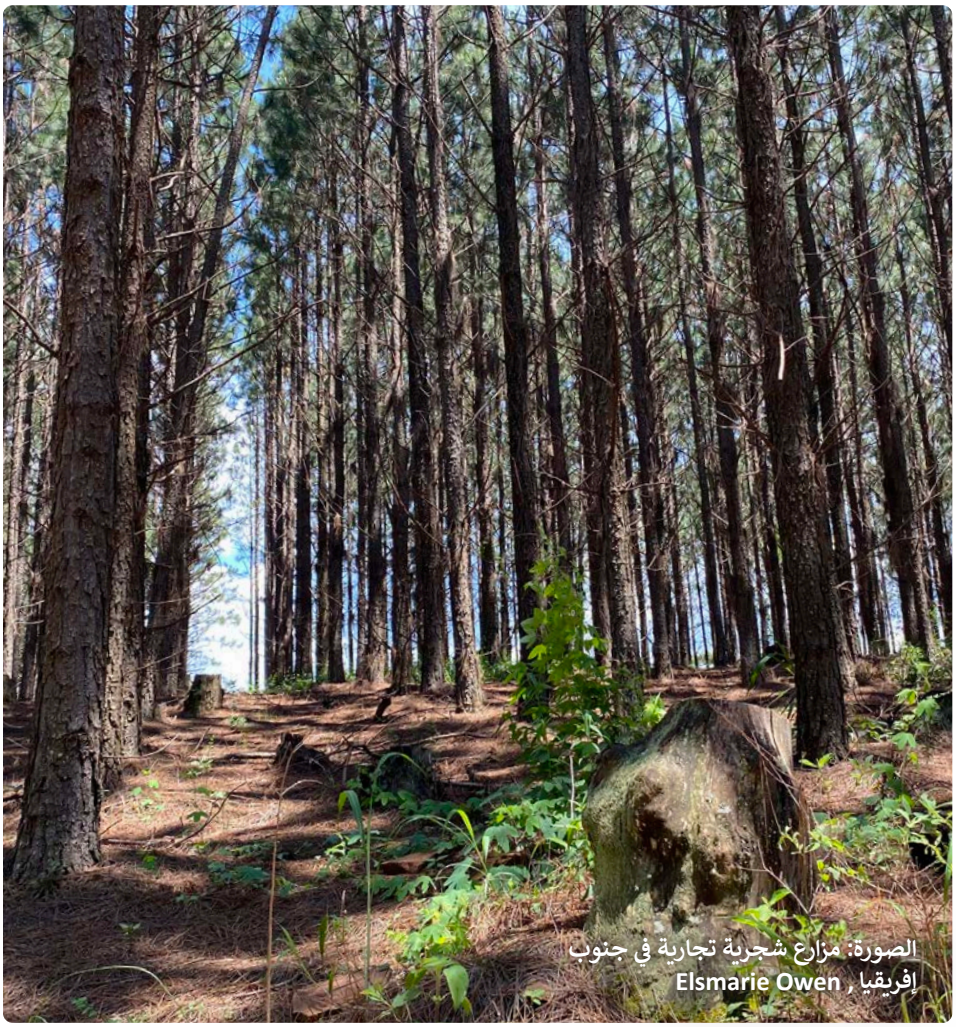

الصورة: مزارع شجرية تجارية في جنوب إفريقيا , Elsmarie Owen

الصورة: مزارع شجرية تجارية في جنوب إفريقيا , Elsmarie Owen

، ويمكن أن يساعد AFR100 حتى الآن برامج الأشغال العامة الحكومية ، مثل العمل من أجل المياه (WfW) ، في هذا الجهد الضخم والمطلوب بشدة. وتقول جنوب إفريقيا أيضًا إنها ستستخدم برامج AFR100 لمكافحة زحف الأدغال ، وهي ظاهرة تغزو فيها الأنواع الرائدة من السكان الأصليين الأراضي العشبية وتحولها ، مما يقلل من التنوع البيولوجي الطبيعي ويضر بالقدرة الإنتاجية للأرض.

ليس من الواضح ما إذا كانت جنوب أفريقيا تخطط لاستخدام تمويل AFR100 لإنشاء المزيد من مزارع الأشجار التجارية ، نظرًا لوجود القليل جدًا من المعلومات المتاحة للجمهور حول المبادرة. ومع ذلك ، في إطار خارطة طريق الغابات 2030 في جنوب إفريقيا ، والتي تتزامن مع مرحلة تنفيذ AFR100 ، هناك هدف بمساحة 100000 هكتار لمزارع الأشجار التجارية الوسيلة الوحيدة المتاحة للجمهور لرصد تنفيذ AFR100 هي من خلال مقياس تحدي بون. بعد عامين من تحدي بون وتنفيذ AFR100 (2020-2030) ، أبلغ عدد قليل فقط من البلدان عن بعض التقدم وجنوب إفريقيا ليست واحدة منها. هذا الافتقار إلى الشفافية والمساءلة يجعل من الصعب للغاية مراقبة تنفيذها.

كمبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين مع التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص ، فإن AFR100 عرضة بطبيعتها للاستحواذ على الشركات ، والتي تسعى إلى دفع مزارع الأشجار التجارية وغيرها من الحلول المربحة ولكن الزائفة لأزمة المناخ. وهذا يجعل الحاجة إلى الشفافية والمساءلة أمرًا بالغ الأهمية ، ليس فقط للحكومات المنفذة ولكن أيضًا للشركات والحكومات من شمال الكرة الأرضية التي تمولها وتدعمها.

من بين الشركاء التقنيين AFR100 شركات واستشارات مناخية مقرها أوروبا ، مثل يونيك ، وهي شركة استشارية لإدارة الغابات ومقرها ألمانيا ، والتي تروج وترتبط بإنشاء مزارع تجارية في العديد من البلدان الأفريقية ، بما في ذلك مدغشقر ، كينيا وموزمبيق. الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) هي أيضًا شريك مؤسس لـ AFR100 ، حيث تقدم الدعم لهيكل المبادرة ودولًا مختارة من AFR100 ، عبر GIZ للتعاون الفني و KfW للتعاون المالي.

يجب على الحكومات والشركاء التقنيين والماليين في AFR100 ضمان التمويل والدعم في إطار المبادرة نحو جهود فعالة حقًا لعكس اتجاه تدهور الأراضي وإزالة الغابات مع إفادة المجتمعات الريفية أيضًا ومعالجة المظالم التاريخية والتفاوتات الهيكلية للمجتمعات المهمشة ، بما في ذلك النساء.

إن تأثير مزارع الأشجار التجارية على البيئة الطبيعية يستنفذ موارد المياه ويؤثر سلبًا على موارد التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي ، مما يؤثر بشكل مباشر .مثل المجتمعات التي تعيش في هذه المناطق الريفية.وكما قال فريق العمل الأفريقي المعني بالكتلة الحيوية بصراحة: «زراعة الأشجار الأحادية ليست غابات!» إن معالجة تدهور الأراضي في أفريقيا أمر محوري في المعركة العالمية ضد تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. مفتاح الاستدامة هو التنوع. يجب أن تكون المناظر الطبيعية المتنوعة بيئيًا تزرع على جميع المستويات لتعزيز الخدمات البيئية ، مثل الاحتفاظ بالمياه الطبيعية ومنع تآكل التربة. لا تعد الأخشاب المنفردة حلاً ، ولكنها سبب لتدهور الأراضي ، ويجب عدم السماح بها بموجب AFR100.

تصنيع إنتاج الطاقة الحيوية المعتمد على الغابات في نيبال

وتأثيراته على النساء والشعوب الأخرى المعتمدة على الغابات

بقلم بوهولا باهاتاري
,نافان, نيبال

المقدمة

تكاثر حرق الكتلة الحيوية للغابات من أجل الطاقة ، بشكل أساسي من خلال استخدام الكريات الخشبية ، على مدى السنوات الـ 15 الماضية . وهذا النمو كان يتغذى بشكل كبير من تداعيات خاطئة بأن الكتل الحيوية خالية من الكربون وهي مغالطة تم استخدامها في حساب المناخ التي تساعد الاتحاد الأوروبي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، جنوب كوريا ، اليابان وغيرها من الدول الصناعية التي تحقق أهداف خفض الانبعاثات بموجب اتفاقية باريس .

الطاقة الحيوية هي شكل من أشكال التي تسمى بالطاقة المتجددة ، مولودة من تحويل الكتل الحيوية الى حرارة ، كهرباء ، غاز حيوي و وقود سائل . الطاقة الحيوية هي مادة عضوية مستخرجة من الغابات ، الزراعة او مجاري الفضلات .

حسب التقرير الأوروبي لسنة 2021 لإمداد الطاقة الحيوية ، منذ سنة 2000 ، تضاعف إجمالي استخدام الطاقة الحيوية حيث تضاعف ثلاث مرات من 41 مليون طن من مكافئ النفط (Mtoe) سنة 2000 الى 117 سنة 2020 مع أكثر من 70% منها قادمة من غابات الطاقة الحيوية بشكل كبير من الكريات الخشبية . في 2018 ، الطلب العالمي على كريات الخشب الصناعية تجاوز 52 مليون طن فالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة كانا إلى حد بعيد أكبر مستهلكين في العالم بقيمة 27 مليون طن. يستمر سوق الكريات الخشبية في آسيا في النمو بصفة موسعة بقيادة كوريا الجنوبية و اليابان ، وأصبحت القوة المحركة للسوق العالمي للكريات بجانب أوروبا. بين سنتي 2012 و 2019 شهد القطاع معدل نمو سنوي بنسبة 11,6٪ ، مع اعلى معدل نمو في آسيا بنسبة 49٪ تليها أوقيانوسيا بنسبة 30٪ حسب الجمعية العالمية للطاقة الحيوية . دون تدخل سياسي طارئ ، هذا الطلب من المتوقع أن يتواصل و يتفاقم على مدار السنين القادمة مع مواصلة البلدان في توسيع نطاق استخدام الطاقة لتلبية حاجيات الطاقة المتزايدة.

حرق الكتلة الحيوية للغابات ليس فقط محايدا للكربون ، بل هو يضر المناخ بشكل فعال ، يبعث الى الغلاف الجوي كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري وكذلك الانبعاثات من سلسلة التوريد و صناعة قطع الأخشاب . كما انه يضر الغابات بشكل مباشر ، ويهدد التنوع البيولوجي و مرونة المناخ . و بالاضافة الى ذلك يجلب الضرر للناس و يشكل تهديدا على الحقوق ، المصالح ، الحياة ، سبل العيش ، القيم الثقافية للشعوب الأصلية ، المجتمعات المحلية و النساء. سعت نيبال مؤخرا إلى الاستفادة من نمو السوق العالمي للكتل الحيوية الغابية والاستفادة من السياسات الحكومية ، بصفة موسعة وفقا لاستراتيجية طاقة الكتل الحيوية سنة 2017 ، من خلال التشجيع على التوسع في إنتاج الكتل الحيوية . ينظر هذا التقرير إلى تطور تصنيع الغابات للكتل الحيوية في نيبال وتأثيرها الاقتصادي ، الاجتماعي والبيئي خاصة على المرأة و المجتمعات المعتمدة على الغابات في مقاطعة سارلاهي في جنوب نيبال.

السياسات الحكومية في مجال الطاقة الأحيائية ونمو إنتاج الكتلة الأحيائية الصناعية في نيبال

لا تزال طاقة الكتل الحيوية من ضمنها الحطب ، وروث الماشية و المخلفات الزراعية هي مصدر الرئيسي للطاقة في المجتمعات الريفية النيبالية حيث توفر 77٪ من احتياجات الطاقة للمنطقة.

من منظور صناعة الطاقة الحيوية ، مع 45٪ من المنطقة تحت تغطية الغابات ، نيبال «ثرية» في الكتل الحيوية الغابية. وفقًا للأرقام الحكومية ، فإن إجمالي الكتلة الحيوية للأشجار المجففة بالهواء فوق الأرض في غابات نيبال تساوي 1،159.65 مليون طن -بمتوسط 194.51 طن لكل هكتار. وفقًا لحسابات الحكومة ، حوالي 2.76 مليون طن (mt) من الكتلة الحيوية على شكل كريات يحتمل أن تكون متاحة من الكتلة الحيوية القائمة على الغابات.

على مدار العقد الماضي ، ركزت نيبال بشكل أكبر على تصنيع إنتاج الطاقة الحيوية . من خلال استراتيجيتها لطاقة الكتلة الحيوية لسنة 2017 , قد حددت نيبال الطاقة الحيوية القائمة على الغابات ،الى جانب الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية ، كعنصر رئيسي في رسم خريطة تنمية الطاقة المستدامة في البلد والانتقال إلى «حلول الطاقة النظيفة» بموجب هذه الاستراتيجية ، تعمل الحكومة على تطوير صناعة إنتاج الغابات للكتلة الحيوية . هذه الاستراتيجية تهدف الى توفير مساعدة تقنية ومالية للبحث وتطوير تكنولوجيات وصناعات حديثة وفعالة وميسورة التكلفة لطاقة الكتلة الأحيائية. هذه الخطة تعارض العلم و زيادة الوعي اذ ان تصنيع الطاقة الحيوية مضر بالمناخ ، الطبيعة والتنوع البيولوجي ، مضر بحقوق الإنسان ، ويتعارض مع الانتقال العادل من اقتصاد الوقود الاحفوري .

وفقا لمساهمات نيبال في المساهمات المحددة وطنيا للمرة الثانية (NDC) المقدمة الى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بخصوص تغير المناخ (UNFCCC) في 8 ديسمبر , 2022 , تهدف الدولة إلى أن تكون صافي الانبعاثات صِفر عند حلول سنة 2050 مع انتقالات الطاقات الى»نظيفة «

الصورة: غابات مجتمع باتل في Sindhupalchok , بهولا بهاتاري ، نافان ، نيبال

كعنصر رئيسي لتحقيق هذا الهدف . لتحقيق ذلك , سوف توسع انتاج الطاقة النظيفة من ما يقارب 1,400 ميغاوات الى 15,000 ميغاوات في 2030 على شكل طاقة طاقة كهرومائية صغيرة و صغرى , طاقة شمسية , طاقة هوائية و طاقة حيوية . وفي نفس الوقت , التزمت بتغطية 45 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد التي تحت التغطية الغابية (بما في ذلك الاراضي الحرجية الاخرى المحدودة باقل من 4 بالمائة) سنة 2030 , بالاضافة الى ادارة 50 بالمائة من تاراي و غابات تاراي الداخلية و 25 بالمائة من غابات التلال الوسطى و الجبال بشكل مستدام.

ان استراتيجية الحكومة تدعو بالخاطئ الى ان تحويل صناعة إنتاج طاقة الكتلة الحيوية من فضلات الزراعة , كتل الغابات الحيوية و بقاياها , بالاضافة الى ان الفضلات العضوية يمكن تحقيقه الى جانب دعم الحفاظ على البيئة من خلال الإنتاج المستدام لطاقة الكتل الحيوية.

تعزيز مصادر الطاقة البديلة ، بما في ذلك الطاقة الحيوية ، موجود أيضًا في الخطة الدورية الخامسة عشرة لحكومة نيبال 2019-24 . تخطط حكومة نيبال أيضًا لتعبئة الموارد من الصندوق الأخضر للمناخ والصناديق الوطنية والدولية الأخرى المعنية بالبيئة وتغير المناخ لتعزيز الطاقة البديلة ، بما في ذلك إنتاج الكريات الخشبية .

في إطار هذه المبادرات , انتشرت الشركات الخاصة , مستفيدة من التمويل الدولي للمناخ و التمويل المواتي و القروض من البنوك التجارية المحلية , بما في ذلك بنك ان ام بي .
في لقاء ما , قال سوشيل جياوالي , رئيس جمعية رجال أعمال الكتلة الحيوية بنيبال (BEAN) , أن الشركات المنتجة للكتلة الحيوية وقوالب الفحم و الكريات الخشبية تقوم بتوريد موادها الخام بشكل كامل من بقايا الغابات , و كمية الكتل الحيوية النقية التي ستكون موجودة لتحضير الفحم النباتي حوالي 15,000 طن متري سنويا . ومع ذلك ,فإن توفير الكتل الحيوية النقية في غابات نيبال من أجل إنتاج الكريات الخشبية , تضاعف الى 30,000 طن متري سنويا ,كما قال. بالمعدلات الحالية , هذا يعادل 2-1 % فقط من اجالي الكتل الحيوية المتوفرة , حسب ما قال , كما أضاف بأن هذا المعدل من المرجح أن يزداد سريعا , خصوصا لتغذية الشركات في المناطق النامية من البلاد , إذ تسعى نيبال لزيادة التنمية على مدى 20 سنة القادمة .

كما أبرزت Biofuelwatch وغيرها من المنظمات الغير حكومية , من ضمنها التحالف العالمي للغابات (GFC) , سيتطلب الأمر مساحات شاسعة من الأراضي و كميات ضخمة من الخشب لتزويد جزء ضئيل من الطاقة التي نستخدمها , التي تهدد الغابات و المجتمعات المحلية و التخفيف من حدة تغير المناخ. الحجج القائلة بأنه ينبغي النظر في انبعاثات الكتلة الحيوية يجب اعتبارها صفر عند نقطة الاحتراق لأن الكربون تم امتصاصه طيلة نمو الأشجار غير موثوقة. يأدي احتراق الكتل الحيوية الى اطلاق ثاني اكيد الكربون مباشرة الى الجو , و يستغرق سنوات حتى يتم حجز نفس الكمية من ثاني أكسيد الكربون في الكتلة الحيوية بواسطة النبات.تنبعث من الكتلة الحيوية أيضًا غازات دفيئة لكل وحدة طاقة أكثر من معظم أنواع الوقود الأحفوري.

يعرض تقرير الولايات المتحدة -أكبر مصدر لكريات الخشب في العالم - كيف تدمر صناعة الكريات العالمية غابات الولايات المتحدة . كشف تقرير أخير من ال بي بي سي كيف أن شركة صانعة للكريات الخشبية في الأمم المتحدة كانت مسؤولة بصفة مباشرة عن قطع الغابات الأولية في كندا.هذا يجب ان يكون انذار للبلدان كنيبال لعدم اتباعها والتركيز بدلا من ذلك على الطاقات المتجددة.

انتاج كريات خشب الكتلة الحيوية الصناعية في منطقة سارلاهي , جنوب نيبال

تأسست شركة Bakas Renewable Energy Ltd سنة 2016. هي أول شركة تنتج الطاقة الحيوية من الكتلة الحيوية للغابات على نطاق صناعي في نيبال. بدأت سنة 2021 في توفير وإنتاج كريات الخشب من الكتل الحيوية للغابات ي مشروع تنمية غابات ساجارناث المملوك للدولة في منطقة سارلاهي بجنوب نيبال ، بطاقة إنتاجية متوقعة تبلغ 20 ألف طن من الكريات الخشبية سنويًا.

تحت ظل اتفاقية مدتها 20 سنة مع مجلس تنمية المنتجات الحرجية الحكومية , تقوم باكاس بشراكة مع اربونوت ل تي دي , فنلندا , بجمع المواد الخام من شجيرات الغابات التابعة للحكومة ,التي تبلغ مساحتها 13,000 هكتار مشروع تنمية غابات ساجارناث (اتصال شخصي مع ممثل باكاس ، 07 أغسطس 2022). وفقا لشروط الاتفاقية , يمكن لباكاس جمع 30,000 طن متري من الكتل الحيوية للغابات سنويا - ما يعادل 50 %من الكتلة الحيوية الموجودة في أرضية الغابة من بين 27 نوع من الأصناف من ضمنها الاعشاب , الشجيرات و أنواع غازية. ومع ذلك , كمية الكتلة الحيوية التي تم إزالتها لم يتم بعد مراقبتها , وقد أخبر مسؤول الغابات المحلية و اعضاء GFC ان الشركة كانت تزيل الكتلة الحيوية من الغابات أكثر من المسموح به بموجب الاتفاقية . باكاس ايضا مسموح لها باستخدام أراضي الغابات لجمع وتخزين الكتل الحيوية في خمسة مواقع في المنطقة .

يحتوي المشروع على استثمارات في رأس المال من صندوق التحدي المناخي التنافسي التابع لمنحة شبكة منشآت المناخ الشمالية ,الممول من صندوق تنمية بلدان الشمال الأوروبي ، بالاضافة الى تمويل من بيزنس اوكسيجين , وهو صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية. كما يقدم بنك NMB في نيبال تمويل الديون و قرض رأس المال المتداول لإنتاج كريات الكتلة الحيوية ، مما يعكس اهتمامًا

الصورة: حرق الكتلة الحيوية داخل الغابة , Suhil Gyawali

استثماريًا قويًا في إنتاج الكتلة الحيوية الصناعية من البنوك التجارية المحلية.

وفقا لممثل الشركة , حوالي 27,000 طن من المواد الخام من ضمنها الكتل الحيوية للغابات , والكتلة الحيوية لحقول المزرعة ، ونشارة الخشب ، والمنتجات الثانوية الزراعية (مثل نفايات القصب / نفايات الرقائق ، والكتلة الحيوية المجففة / النفايات الزراعية ، ونشارة الخشب / القطع المقطوعة) كل عام . وفقًا للشركة ، فقد قاموا باستخراج ما بين 15000 و 20000 طن من الكتلة الحيوية للغابات من مشروع تنمية غابات ساجارناث في سرلاهي ومهوتاري خلال العام الماضي ، لكن المشروع لا يزال في مهده ، مع إنشاء وحدة تصنيع مؤخرًا ، و ستُطرح كرياته في الأسواق قريبًا.

تدعي الشركة أن تقنية الكشف عن الضوء وتحديد المدى (LiDAR) قد تم استخدامها لرسم خريطة الكتلة الحيوية لنمو الغابات بدقة عالية. ويقولون أيضًا إنهم يستخدمون منصات اربونوت GIS وتطبيقات الجوال من أجل الحصاد المستدام لموارد الكتلة الحيوية جنبًا إلى جنب مع تقييم مخاطر حرائق الغابات وإدارتها. وتقول الشركة أيضًا إنها تقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال إزالة الكتلة الحيوية شديدة الاشتعال واستخدام أنظمة متطورة لإدارة حرائق الغابات. هذا الادعاء مضلل لأن الأبحاث تظهر أن ترقق الغابات يمكن أن يزيد في الواقع من شدة الحرائق ، بالإضافة إلى زيادة انبعاثات الكربون وتقليل تخزين الكربون في الغابات.

تدعي الشركة أيضًا أنها تدعم الاقتصاد المحلي من خلال فرص العمل. خلال إدخال النساء والفئات المهمشة الأخرى في جمع ومعالجة المواد الخام من أرض الغابة ،كذلك إلى حقول المزارعين ، سيحصل المجتمع المحلي على حصة 10٪ من هذه الصناعة. توظف حوالي 200 شخص محلي.

ومع ذلك ، فإن هذه الادعاءات لا ترقى إلى مستوى الدقة. خلال زيارة ميدانية أخيرة ، استمع المنتدى الوطني لمناصرة النيبال (NAFAN) ، وهو منظمة عضو في GFC ، إلى شكاوى من أفراد المجتمع المحلي فيما يتعلق بالعديد من القضايا المتعلقة بالمشروع ، بما في ذلك الانتهاكات المحتملة للاتفاقية بين حكومة نيبال و باكاس ، والتي تضع المجتمع في وضع مباشر يتعارض مع باكاس ومشروع طاقة الكتلة الحيوية.

أقامت نافان , في أغسطس 2022 زيارة ميدانية إلى منطقة سارلاهي في جنوب شرق نيبال ، حيث تحدثنا مع أعضاء المجتمع المحلي ، و منهم قادة الغابات المجتمعية ، وجامعي الكتلة الحيوية ، والحمالين ، ومسؤولي الغابات الحكوميين وغيرهم . كشف البحث عن قائمة من الاهتمامات والقضايا التي تتطلب اهتمامًا عاجلاً ويؤكد كيف أن التوسع المستمر في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية في نيبال سيؤدي بلا شك إلى آثار بيئية واجتماعية واقتصادية وصحية سلبية على المجتمع المحلي ، خاصة النساء.

تحافظ الكتلة الحيوية للغابات على المناظر الطبيعية والتربة وموارد المياه. يمكن أن يؤدي جمع مخلفات الغابات مثل الفروع والأوراق واللحاء في النهاية إلى تقليل المواد العضوية والمعادن في التربة السطحية للغابة إذا تم جمعها بشكل متكرر ، مما يعرض تربة الغابة لبيئات قاسية مختلفة. وفي الوقت نفسه ، فإن قطع الأشجار لإنتاج الكريات ليس مفيدًا بيئيًا. يمكن أن يؤدي إلى فقدان الميكروبات في التربة ، مما يؤدي في النهاية إلى فقدان التنوع البيولوجي من قاع الغابة حيث أن كل كائن حي في الغابة يميل بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الاعتماد على الكتلة الحيوية للغابات للحصول على الغذاء أو المأوى. يمكن أن يكون فقدان الموائل تأثيرًا كبيرًا على جمع الكتلة الحيوية للغابات على المدى الطويل.

خلال الملاحظات الميدانية الأخيرة لـ نافان ، تضمنت بعض الاهتمامات الرئيسية المتعلقة بتوسيع إنتاج الطاقة الحيوية على نطاق صناعي ؛ انخفاض فرص الحصول على الموارد الحرجية وندرتها ؛ قلة الوصول إلى المراعي الثروة الحيوانية المجتمعية ؛ زيادة تلوث الهواء والآثار الصحية السلبية ؛ مدفوعات غير عادلة من الشركة مقابل الكتلة الحيوية ؛ الجمع غير المستدام للكتلة الحيوية للغابات ، بما في ذلك أغصان الأشجار ؛ وتقويض عملية صنع القرار والسلطة المجتمعية المتعلقة بالغابات ، وقد أدى كل ذلك إلى زيادة الصراع بين المجتمعات المحلية والشركات العاملة في مجال إنتاج الطاقة الحيوية.

اثار المجتمع المحلي بمقاطعة سرلاهي قلق بخصوص القيود المفروضة على الوصول الى الغابات و منتوجها , وفقا الذين تحدثنا عنهم المجتمع المحلي محظور من جمع بقايا الغابات في مواقع المشروع وسبب ذلك الاتفاقات الحاصلة بين باكاس و مجلس الدولة لتنمية الغابات . تتأثر النساء من المجتمعات المحلية تحديدا, لأنهن المسؤولين الأولين عن جمع الحشائش , الأعلاف و الحطب.

يوجد قضية أخرى أثيرت من المجتمع المحلي والمسؤولين المحليين وهي ان من المحتمل كان ازالة المزيد من الكتلة الحيوية من الغابات أكثر من المرخص له في الاتفاقية مع حكومة نيبال من قبل الشركة .دون الية مراقبة ملائمة ,ليس هناك بيانات رسمية عن كمية و شكل الكتل الحيوية التي تجمعها الشركة , ومتى و من اين.

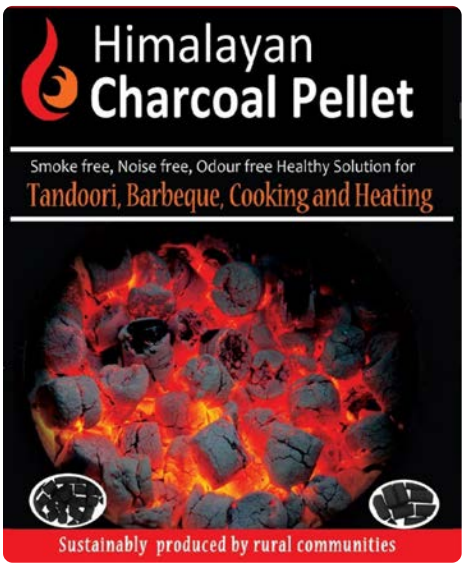

الصورة: تصميم كيس من الحبيبات

إنتاج الطاقة الحيوية المعتمدة على الغابات وتأثيرها في نيبال

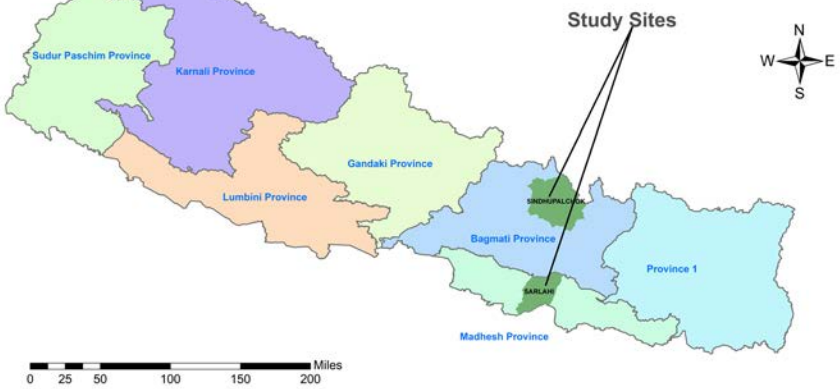

تحيط اتهامات أخرى بالشركة بأنها تقوم بإزالة الأشكال المحظورة من الكتلة الحيوية من الغابة , أكثر من المسموح به حسب الاتفاقية مع الحكومة .و قد سمعت نافان من أعضاء المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين للغابات بأن باكاس كانت تزيل الخشب الحي , أغصان الأشجار , وغيرها من الاشياء الاخرى الغير مرخص لها من الكتلة الحيوية للغابات. بالاضافة الى ذلك ,لقد سمعنا أيضا شكاوى من أفراد المجتمع بأن الشركة لم تكن تدفع المعدلات المتفق عليها لجمع الكتلة الحيوية ,وفشلت بالوفاء بالتزاماتها . والتسبب في المزيد من المصاعب الاقتصادية للمجتمع المحلي.

المجتمعات المهمشة , والمجتمعات الاصلية و القبلية لا تزال تعتمد على منتجات الغابات في حياتها اليومية , من اجل الاكل , المأوى ,التشغيل و التجارة . ان الاستخدام المفرط للموارد الغابية من أجل تلبية إنتاج الكتلة الحيوية سوف يسبب اضطراب للتنوع البيولوجي للغابات , تدهور التربة ويؤثر في نهاية المطاف على الزراعة الحيوية , القيم الصحية , و إنتاج الغذاء البري للغابات التي تعيش منها المجتمعات الأصلية تقليديا .

نساء من المجتمع المحلي قالت عندما تحدثن الى نيفان , بان ندرة الاعشاب , الأعلاف وغيرها من منتجات الغابات سوف تؤدي الى زيادة الصراع داخل مجتمعاتهم , بما أن النساء يتحملن مسؤولية جمع الاحطب , الاعلاف و نفايات الاوراق , فان هذا سوف يؤثر بطريقة غير مناسبة عليهن , مما يجبرهن على السفر لمسافات بعيدة للحصول على هذه المواد.

أثار المزارعون المنزليون وصغار المزارعين الذين يربون الماعز والأبقار والجاموس مخاوف مماثلة. حيث انهم اخبروا نافان بأنه سبب انشاء مزارع الأوكالبتوس وانتشار إنتاج الكتلة الحيوية , يواجه المزارعون ندرة في الحشائش و الاعلاف و نفايات الأوراق و غيرها من المنتجات الحرجية التي يحتاجونها الى ماشيتهم . قالت مزارعة تبلغ من العمر 56 سنة لنيفان « لا يتوفر العشب و الاعلاف بسهولة في غاباتنا بعد الزراعة الاحادية »

تؤثر إزالة الكتلة الحيوية للغابات من أرضية الغابة على نطاق واسع أيضًا على قدرة تربة الغابة على الاحتفاظ بالمياه ، مما يقلل من تغذية المياه الجوفية ، مما يؤدي في النهاية إلى جفاف الينابيع الطبيعية والأنهار الصغيرة داخل الغابة. نظرًا لأن الحيوانات مثل الغزلان والقردة والخنازير البرية تعتمد على شجيرات الغابة للحصول على طعامها ، فإن حصاد الشجيرات والأعشاب يؤدي إلى فقدان الغذاء لتلك الحيوانات. هذا يؤدي إلى زيادة الضرر المحصول الزراعي حيث تبحث الحيوانات عن مصادر غذائية أخرى.

بعد عام واحد فقط من العمليات ، أدت هذه المشكلات إلى نزاع بين المجتمع والشركة حول المشروع ووجهوا دعوات لإلغاء الاتفاقية بين باكاس والحكومة. نظرًا لأن العديد من هذه القضايا تؤثر بشكل غير متناسب على النساء ، بما في ذلك تقييد الوصول إلى المنتجات المشتقة من الغابات ، فإنهن في طليعة هذا الصراع. إن أي توسع في المشروع من شأنه أن يفاقم هذه الآثار السلبية والصراع في المنطقة.

لم تكن هناك استجابة إيجابية من باكاس أو الحكومة لهذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.

الاستنتاج والتوصيات

فشلت استراتيجية الطاقة في نيبال في معالجة التأثير الكامل لتعزيز إنتاج الطاقة الحيوية الصناعية من الكتلة الحيوية للغابات. تظهر الأدلة على الأرض أنه حتى في مرحلته الوليدة ، فإن تصنيع القطاع يؤثر سلبًا على المجتمعات المحلية والغابات .

توفر الغابات الخدمات والمنتجات الأساسية التي تحافظ على حياة الملايين من البشر والحيوانات في جميع أنحاء الكوكب. لا يزال العديد من المجتمعات الأصلية والقبلية المهمشة يعتمدون على منتجات الغابات في بقائهم على قيد الحياة اليومية بما في ذلك الغذاء والمأوى والعمالة والتجارة. كما يظهر البحث أعلاه حول التأثيرات في مقاطعة سرلاهي ، فإن إنتاج الطاقة الحيوية الصناعية من الكتلة الحيوية من مصادر الغابات يهدد حقوق الشعوب الأصلية والشعوب والمجتمعات الأخرى المعتمدة على الغابات. إن أي إنتاج للطاقة الحيوية من مصادر الغابات على نطاق صناعي سيضر حتماً بالبيئة والمجتمعات المحلية ، ولا سيما النساء بكل تنوعهن ، ويفشل في المساهمة في الجهود العالمية للتخفيف من تغير المناخ.

ينبغي أن تنفذ **حكومة نيبال** التوصيات التالية لحماية غابات نيبال من الاستغلال من قبل صناعة الطاقة الحيوية وضمان حقوق الناس والمجتمعات المعتمدة على الغابات ؛

1. وقف وتجنب تنفيذ الإنتاج الصناعي واسع النطاق واستخدام الكتلة الحيوية للغابات من أجل الطاقة. يجب على نيبال تعديل استراتيجيتها وسياستها للطاقة الحيوية للتركيز على الطاقة المتجددة الحقيقية .يجب أن ينصب تركيز السياسة بدلاً من ذلك على توسيع مصادر الطاقة المتجددة الحقيقية منخفضة الانبعاثات ، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، التي لا تضر بالتنوع البيولوجي أو كثافة الكربون وقدرة عزل الغابات ، بما يتماشى مع التزامات نيبال الدولية في مجال حقوق الإنسان وتغير المناخ.

2. ضمان وحماية حقوق السكان المعتمدين على الغابات ، بما في ذلك النساء والمجتمعات المهمشة الأخرى:ينبغي أن تضمن السياسات والقوانين الحكومية ، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة الغابات واستخدام موارد الغابات ، أسبقية حماية الحقوق للسكان الأصليين وغيرهم من المجتمعات المهمشة ، بما في ذلك الشباب والنساء في جميع تنوعهم ، على الشركات الخاصة التي تسعى إلى استغلال موارد الغابات.

3. إنشاء آلية حوكمة شاملة وشفافة للطاقة الحيوية تضمن التنظيم الفعال والإشراف على طاقة الكتلة الحيوية للاستخدام المحلي والمنزلي وتنفيذ الضمانات الاجتماعية والبيئية بما في ذلك اللوائح الخاصة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث وجودة الهواء ، ويضمن وصول المجتمعات المهمشة إلى مصادر طاقة نظيفة يمكن الاعتماد عليها وبأسعار معقولة.

"الأرض ليست للبيع , الهواء ليس للبيع"

REDD+ في كولومبيا

> مر الاستعمار متأخرا عبر النساء ، لقد اعتبرنا غير مهمين لدرجة أن تفكيرنا كان بلا قيمة. لهذا نحافظ على الأجداد ، المقدس ، الإرادة لرعاية الطبيعة بدون مقابل
>
> - لورد كونتريراس ، المسيرة العالمية للمرأة ماكرو نورتي بيرو. منتدى حقوق الطبيعة

بقلم أندريا إتشيفري ، سينسات أغوا فيفا ، أصدقاء الأرض في بقلم أندريا إتشيفري ، سينسات أغوا فيفا ، أصدقاء الأرض في كولومبياكولومبيا

لقد كررت سياسات المناخ في كولومبيا بحماس المبادئ التوجيهية الدولية. مع تصديقها على بروتوكول كيوتو في عام 2000 ، بدأت كولومبيا في تعزيز المرونة المناخية، وخاصة آليات التنمية النظيفة (CDM) ، ومنذ الالفينات اعترف بالاحتمالات الواسعة لتعويض الكربون في الغابات.عقب تصديقها على اتفاقية باريس سنة 1997 ، ركزت كولومبيا استجابتها على تعويض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHGs) من خلال أدوات تسعير الكربون بدلاً من تقليلها فعليًا.هذا التفاني في تعويض الكربون قد استقطب الأوسمة الدولية للبلاد. في 2018، الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات (IEAT) والأسواق المناخية و جمعية الاستثمار قدموا جائزة بطل تسعير الكربون لكولومبيا في COP 24 «لقيادتها ... في الترويج لتسعير الكربون وتعويضه كأدوات لمعالجة تغير المناخ ».

تتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لبرامج تعويض الكربون في كولومبيا في ريد + وهو مكون رئيسي في مبادرة عالمية تم إطلاقها في سنة 2013 من المفترض أن تقلل الانبعاثات التي تسبب تغير المناخ. من خلال توفير الحوافز المالية للبلدان لتجنب إزالة الغابات. تم الترويج لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (ريد +) كطريقة شاملة ومبتكرة لمعالجة أزمة المناخ وإزالة الغابات من خلال إفادة المجتمعات من خلال الحفاظ على مخزون الكربون في الغابات وتعزيزه. ومع ذلك ، فإن ريد + تشكل تهديدًا متزايدًا لجهود التخفيف وتحويل العبء إلى الناس وتضع أقل مسؤولية عن تغير المناخ والأقل قدرة على التعامل معه في العملية التي تصرف الانتباه عن الحاجة إلى تقليل الانبعاثات عند مصدرها.

تتمتع كولومبيا بخصائص متعددة أوجدت ظروفًا مواتية لـ ريد + : 59٪ من انبعاثاتها ناتجة عن تغيير استخدام الأراضي ، و 31٪ من إزالة الغابات .اعتبارًا من سنة 2018 ، كان حوالي 52.6 ٪ من قارة كولومبيا عبارة عن غطاء غابات طبيعي ، مع ما يقرب من 33.6 ٪ (حوالي 25.5 ٪ مليون هكتار) من الأراضي الوطنية مملوكة لمجتمعات عرقية أو فلاحية ، وفقًا للإحصاءات الحكومية. تستضيف البلاد حاليًا برامج REDD + القضائية والقائمة على المشاريع ، مثل فيزيون امازونيا ومشروع بيوكربون في اورينوقيا الكولومبية ، الذي تروج له الدولة الكولومبية ، بالإضافة إلى عدد غير محدد من مشاريع القطاع الخاص. في قاعدة البيانات الدولية حول مشاريع وبرامج ريد + ، تم إدراج 55 مشروعًا اعتبارًا من عام 2021 ، بما في ذلك تحسين إدارة الغابات (IFM) والتشجير وإعادة التشجير وإعادة الغطاء النباتي (ARR) ومشاريع ريد.

في سنة 2018 ، أصدرت وزارة البيئة والتنمية المستدامة القرار 1447 ، الذي أنشأ نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق إجراءات التخفيف الوطنية وتحديداً السجل الوطني للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (رينار). ومع ذلك ، لم يكن النظام خاليًا من عيوبه ولم يكن من الممكن الوصول إلى سجل رينار لعدة أشهر من عام 2022 ، بما في ذلك وقت كتابة هذا التقرير. تهدف رينار إلى «إدارة المعلومات على المستوى الوطني بشأن مبادرات التخفيف من غازات الدفيئة التي تنوي التأهل لمدفوعات النتائج أو التعويضات» ، أي أنها مغطاة بمنطق التعويضات وليس التخفيضات الفعلية. يجب تسجيل جميع برامج ومشاريع ريد+ و سي دي ام والمنخفضة الكربون وغيرها من البرامج والمشاريع في رينار . فرضت كولومبيا أيضًا ضريبة الكربون منذ سنة 2017 ، ولكن يمكن التهرب من ذلك من خلال الحصول على أرصدة الكربون التي يمكن للشركات استخدامها للإعلان عن حيادها الكربوني وبالتالي ليس فقط تعميق أزمة المناخ ، ولكن أيضًا التأثيرات الإقليمية للصناعات الاستخراجية التي تستفيد من غسل هذه الصورة.

هناك قلق رئيسي آخر حول مبادرات ريد + في كولومبيا وهو نقص المعلومات والفهم بين المجتمعات المتضررة المشاركة في هذه المشاريع ، ولا سيما الشعوب الأصلية ، فهذه المصطلحات غير مألوفة للمجتمعات التي يتم فيها المشاريع منفذة . تعتقد المجتمعات أنها تبيع الأكسجين ، الذي سيتم تعليبه أو تعبئته في أكياس ، لإرساله إلى البلدان التي لوثت هوائها ؛ مقابل لا شيء. في المقابل، يبيعون حقوق استخدام الأراضي الخاصة بهم ، فهذا ليس في الحقيقة بلا مقابل ، تقول لوز ميري بانش شوكو ، وهي امرأة من سكان ناسا الأصليين من سان فيسنتي ديل كاغوان في منطقة الأمازون الجنوبية بكولومبيا.

من ناحية أخرى ، أثيرت أسئلة حول حصة الأرباح التي تذهب إلى المجتمعات على الأرض. يشير تقرير نُشر سنة 2016 بواسطة فورست ترانديس حول رصد تمويل ريد + من 2009 إلى 2014 إلى أنه من حوالي 55 مليون دولار أمريكي تم صرفها من خلال التمويل الدولي خلال تلك الفترة ، تم تخصيص 6.4 مليون دولار فقط للمنظمات المجتمعية باعتبارها المستفيدين الأساسيين ،

مقارنة إلى 14.5 مليون دولار تلقتها الشركات الدولية والشركات الاستشارية ، و 16 مليون دولار للمؤسسات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية.

كشفت الزيارات إلى المناطق التي يتم فيها تنفيذ مشاريع ريد+ في الدولة (حتى في إطار السوق المنظم) أن هذه الموارد في بعض الأحيان لا تصل إلى أيدي المجتمع ، بل تُمنح للقادة الذكور الذين يستخدمونها من أجل مصلحتهم الشخصية ، مثل شراء الدراجات النارية وحتى تمويل الحملات السياسية ، الأمر الذي أثار مخاوف بين النساء في المجتمعات. على الرغم من الصعوبات الكبيرة في الوصول إلى عقود ريد + ، فإن كل من لوز ميري بانش شوكو و ماريا روزاريو شيكونكي ، وهي امرأة من سكان كامنسا , الأصليين ومؤسسة جمعية نساء السكان الأصليين (ASOMI) إلى أن هذه الاتفاقيات عادةً ما يوقعها الرجال ، تاركين جانبًا احتياجات المرأة وأدوارها التشاركية وخصوصياتها ، فضلاً عن أساليب حياة المجتمع.يتزايد تورط الرجال من السكان الأصليين في مجتمعاتهم في أعمال الفساد ، مما يثير شكوك النساء في أقاليم السكان الأصليين ويخلق انقسامات داخل المجتمع.

على الصعيد الكلي ، تبدو الصورة أيضًا غير مواتية للمرأة. على الرغم من النية لتصوير المنظور الجنساني في برامج الأمم المتحدة ريد + ، على سبيل المثال ، مع نشر تقرير سنة 2011 بعنوان دراسة الجدوى لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في ريد+ ، فإن المشاركة الفعالة للمرأة في هذه الآليات تخضع لمشروع تنمية مهيمن مرتبطة بتحويل المناخ والبيئة إلى سلعة ، بدلاً من خلق فوائد حقيقية لمجتمعات النساء اللائي يعشن في الغابات وتحميهم . كما تبين تحاليل هانا يور ، ان هذا التقرير يبرر أهمية منظور النوع الاجتماعي استنادًا إلى افتراض أن المرأة استثمارات منتجة ومربحة ، بدلاً من طرح فكرة أن لها الحق في التعبير عن آرائها حول نوع التنمية التي تريدها أو ما إذا كانت تسعى في الواقع إلى أي نوع من التطوير على الإطلاق.

يتعارض نظام المناخ هذا مع الحاجة إلى احترام طرق الحياة التقليدية لنساء السكان الأصليين والريفيات في المناطق الأحيائية. يعد تجاوز البناء الغربي للهويات الأنثوية نقاشًا معقدًا آخر ، وهو نقاش يتضمن إشكالية الأشكال المتعددة للاستعمار والمقاومة في أمريكا اللاتينية.

تؤكد يور »يتجاهل برنامج UN-REDD كيف قاومت النساء في أمريكا اللاتينية - وما زلنا تقاوم - مبادرات التنمية النيوليبرالية. من المؤكد ، من أجل الحصول على فكرة أفضل عما تريده المرأة وتحتاجه ، يجب على المرء وضع سياق لكيفية

نساء من جمعية نساء السكان الأصليين - ASOMI - في طقوس افتتاح ورشة عمل التخطيط في عام ٢٠٢٢. خلص الاجتماع إلى أن «الأرض ليست للبيع ، والمياه ليست للبيع ، والهواء ليس للبيع!» , Andrea Echeverri

بناء الأفراد ل هوياتهم الخاصة ، ليس فقط من حيث جنسهم ، ولكن فيما يتعلق بممارساتهم الثقافية ، ووجهات نظرهم للعالم ، وعوالم الحياة المرتكزة على المكان« .ان أمريكا اللاتينية هي منطقة معقدة ، تأثرت تاريخيًا بالنزعة الاستخراجية ، والتي تتطلب حلولًا مناخية لا تستند إلى الإنشاءات المبسطة والسلعة ، ولكن على آليات التخفيف المبنية من المجتمعات ، والتي تشمل النساء كموضوعات سياسية في مقاومة أي شكل من أشكال الهيمنة.

لقد تم استغلال افتقار المجتمعات إلى المعلومات وفهمها لمشاريع الكربون ، وتحديداً مشاريع ريد + ، من قبل الشركات التي غالبًا ما تكون أوراق اعتمادها البيئية والاجتماعية وحتى القانونية موضع شك ، وهي مؤطرة في سوق الكربون الطوعي الذي انتشر دون رادع في كولومبيا.

في هذا الصدد ، هناك بيانات من جهات حكومية تعتبر مضيئة . أول بيان صدر عن كوربو امازونيا ، أول سلطة بيئية على المستوى الإقليمي في جنوب امازون الكولومبية أوصت ، في بيان سنة 2019 ، المجتمعات بالامتناع عن تقديم الوثائق أو الأموال أو المعلومات إلى التعاونيات أو المنظمات غير الحكومية لمشاريع بيع أو شراء سندات الكربون بسبب مخاطر الاحتيال أو عمليات الاحتيال. تميل معظم هذه المشاريع إلى أن تكون مشاريع ريد +. تم العثور على الثاني في تقرير عام 2020 حول إزالة الغابات في منطقة الأمازون ، نشر مكتب المراقب العام ردودًا من وزارة البيئة على شكاوى المواطنين حول مشروع ريد + في «محمية سيلفا دي ماتا فين الموحدة للسكان الأصليين» - أكبر مشروع ل ريد+ في كولومبيا ، يغطي أكثر من 1.5 مليون هكتار. يهدف المشروع إلى التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومع ذلك ، فقد تم التشكيك في ادعاءاته بخفض الانبعاثات بما يعادل 19.6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون ، المعتمدة من قبل فيرا ، حيث تستند الحسابات إلى خط أساس لإزالة الغابات أعلى من بقية منطقة الأمازون.

استجابة وزارة البيئة هي التالية: ‹› باعتبارها لأنها سوق ‹ ليس لديها قواعد تشغيل محددة في الأدوات المعيارية أو غيرها من القواعد الملزمة الصادرة عن الحكومات الوطنية› ، لذلك ليس للحكومة الوطنية أي تدخل مباشر في هذا النوع من المشاريع «هذا يدل على أن الحكومة الكولومبية ليس لديها سيطرة على المحاسبة المناخية لهذه المشاريع ، ولا يمكنها ضمان حقوق السكان في المناطق التي يتواجدون فيها.

يشير مشروع سيلفا دي ماتا فان إلى مخاطر المناخ التي ينطوي عليها هذا النوع من الآليات ، وهناك العديد من المشاريع الأخرى التي تنطوي على مشاكل مماثلة ، لاسيما تلك التي تسمح فيها مبادرات ريد+ لتعويض الكربون وتعزز استمرار الأنشطة المسببة لتغير المناخ. أحد الأمثلة الصارخة على ذلك هو مناجم الفحم المفتوحة شركة جلينكور في منطقة البحر الكاريبي الكولومبية ، وهي الأكبر في العالم من نوعها. سجل جلينكور في العنف وانتهاكات حقوق الإنسان معروف جيدًا ، وقد دمرت الألغام مجتمعات السكان الأصليين و الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في مقاطعة لاغواخيرا ، الذين يعانون من نقص مميت في المياه ، من بين أنواع أخرى من الحرمان.

شركة جلينكور , تدعي ‹حيادية الكربون › من خلال شراء أرصدة الكربون من ريد + ، مما يسمح لها بتوسيع حدودها الجغرافية ومواصلة المساهمة في زيادة الانبعاثات ، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والبيئية الضارة على المستوى المحلي. تتعلق هذه الحالة بالذات شركة جلينكور ولكنها توضح اتجاهًا وإمكانية لتلوث الشركات في جميع أنحاء كولومبيا.

على الرغم من أن التخفيضات في انبعاثات الكربون ليست حقيقية ، إلا أن التلوث - كما هو الحال مع

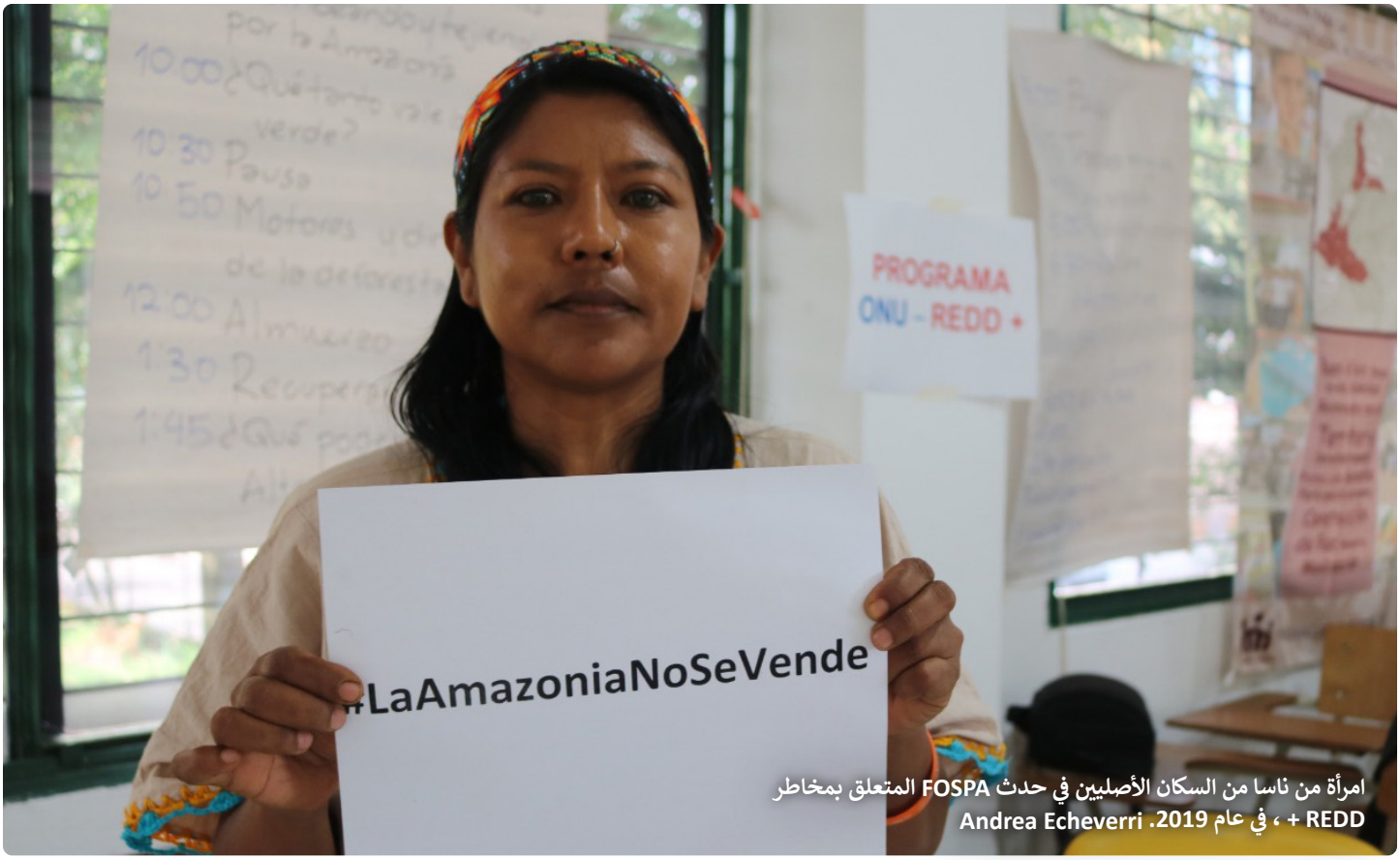

امرأة من ناسا من السكان الأصليين في حدث FOSPA المتعلق بمخاطر REDD + ، في عام 2019. Andrea Echeverri

تجنب التدابير الحقيقية لمعالجة إزالة الغابات. في كولومبيا ، لم تتغير إزالة الغابات بشكل جذري من خلال مشاريع ريد + ، سواء أتت من الدولة أو من القطاع الخاص. على الرغم من أن الغابات تغطي أكثر من نصف البلاد ، إلا أنه بين عامي 1900 و 2018 ، اختفى أكثر من خمسة ملايين هكتار من الغابات. كآلية قائمة على السوق تسعى إلى تعظيم الأرباح أو النتائج ، فإن برنامج ريد + يعمق الظلم الاجتماعي و الإيكولوجي ، لا سيما فيما يتعلق بالسيادة الثقافية والحصول على الأرض وتقاسم المنافع. من ناحية ، يسمح لكبار الملوثين بغسل صورتهم والاستمرار في التوسع ، بينما ، من ناحية أخرى ، يفرض شروطًا على الشعوب التي تعيش في المناطق ليتم «الحفاظ عليها» ، وتعديل ثقافتهم ، والتي كانت مركزية في رعاية الغابات والأدغال والمحافظة عليها.

على الرغم من أن الإدارات الحكومية الكولومبية المتعاقبة قد روجت لـ ريد+ وعلى نطاق أوسع ، آليات المرونة - باعتبارها نجاحًا كبيرًا ، فإن الانتقادات والمخاوف التي أثارتها يمكن رؤيتها في الواقع على أرض الواقع. على الرغم من أن كولومبيا قد أنشأت هندسة معمارية طبيعية لإدراج غاباتها في مخططات الكربون ، إلا أن ريد + لم تنجح في حمايتها ، ولا منع تقدم استخراج الأحافير ، الذي يهدد مستقبل جميع أشكال الحياة. لسوء الحظ ، لا تشير الدلائل القادمة من حكومة جوستافو بترو الحالية إلى الابتعاد عن منطق أمولة الطبيعة الذي يميز برنامج ريد + وآلياته المختلفة

ومع ذلك ، يبدو أن الاعتراضات على هذه الأنواع من المشاريع ، التي اقتصرت منذ سنوات على عدد قليل من الأصوات في البلاد ، قد وجدت زخمًا جديدًا بفضل الحقائق ، وليس في الأرقام المضللة التي قدمها مؤيدو ريد +. من المثير للدهشة أن أصوات النساء لها تأثير في مناطق مختلفة عبر البحر الكاريبي وجبال الأنديز والأمازون نظرًا لقلقها من فقدان الهوية والثقافة والروحانية التي ضمنت سبل عيشهم وأساليب عيشهم ، فإن النساء يتعرضن بتحد المشاريع التي تملي كيفية العناية بغاباتها وأقاليمها وفهمهم لها.

لهذا السبب ، سمحت لنا الزيارات إلى مناطق التنوع البيولوجي الاجتماعي في كولومبيا برؤية كيف تحذر النساء والشباب من مخاطر التنازل عن أراضيهم التي امتدت لعقود أو مئات السنين لممثلين لم تتضح مصالحهم و يلفتون الانتباه إلى الحاجة لتقوية الروح لمداواة الجروح البيئية الحالية ، والتي غالبًا ما يتم تهميشهم من أماكن صنع القرار في المجتمع. هذه الأصوات الحازمة هي دعوة إلى الحكمة في المطالبة بتغييرات عميقة لنظام يستعمر النساء والطبيعة والأفراد والشعوب. ننضم إلى هؤلاء النساء في صراخهم: «الماء ليس للبيع ، الأرض ليست للبيع ، الهواء ليس للبيع».

واجه أعضاء مجتمع أغوا نيجرا

الإخلاء بسبب مشروع ريد + تعويض الكربون في إقليم السكان الأصليين لسكان كوريجوجي الأصليين في كولومبيا. كان الحصول على معلومات واضحة حول المشروع ، الذي طورته مجموعة Allcot ، صعبًا على المجتمع والناشطين. أثيرت أسئلة حول العقود التي صاغها ألكوت ، والتي يبدو أنها توقع على حق الوصول إلى أراضي السكان الأصليين لشركة ألكوت وشركائها وتلقي باللوم على إزالة الغابات على أكتاف سكان كوريجوجي الأصليين ، الذين يعتبرون معرضين لخطر مادي وثقافي. اختفاء. الوضع الحالي للمشروع غير واضح حيث ورد أن بعض سلطات كوريجوجي رفضت نهج ألكوت.

المقاومة العالمية للحلول الخاطئة

كيف تتجاهل المصالح القوية جذور الأزمة المناخية , و ماذا يفعل الناس بخصوص ذلك

ميغان موريسي ، التحالف العالمي للغابات

تفشل كل من الحلول الخاطئة للأزمة المناخية بمعالجة المشاكل المطروحة و مخادعة الناس في ظنهم أنهم يقومون بالاختلاف غالبا تحت العلامات التجارية المتلاعبة من قبل الشركات والحكومة . للأسف فإنها تثير المشاكل التي تنتج تفاقم تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي و تشريد المجتمعات و تدمير سبل العيش.

هذه الحقيقة معروفة جيدًا من قبل المجموعات الأعضاء في التحالف العالمي للغابات في جميع أنحاء العالم. لقد رأوا عن كثب آثار الغسل الأخضر ، حيث أدت المشاريع «الجذابة» التي تم وضعها في الشمال إلى تدمير البيئات والمجتمعات المحلية.

للاستفادة من خبراتهم ، عقدنا سلسلة من الندوات عبر الإنترنت لإزالة الغموض عن الحلول الخاطئة لأزمة المناخ مثلما قاموا بتجربتها على أرض الواقع والبحث عن بدائل في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. عقدت ثلاث لقاءات متعددة اللغات في أغسطس وسبتمبر من سنة 2022 مع خبراء ونشطاء من المناطق الثلاث ، الذين شاركوا وجهات نظرهم معنا. تجمع هذه المقالة رؤى من هذه الجلسات.

تحديد الحلول الخاطئة

لحلول الخاطئة لأزمة المناخ عديدة ويصعب تحديدها بإيجاز ، لكنها لا لبس فيها - فنحن نعرفها عندما نراها. أحد الأدلة هو أن الجهات الفاعلة القوية احتضنتهم مثل المديرين التنفيذيين في شركات النفط. كان لدى المشاركين في الندوات عبر الإنترنت أفكار مشتركة ومتكاملة حول ماهية الحلول الخاطئة ، وقدموا قصصًا مماثلة حول الضرر الذي ألحقوه بالمجتمعات والمجتمعات عبر القارات الثلاث.

قدم ستيفن ليونارد هذا التعريف للحلول الخاطئة من خلال برنامج العدالة المناخية في استراليا : «الحلول التي تتظاهر بمعالجة القضايا الرئيسية ، بينما في الواقع ، تديم فقط الوضع الراهن غير المستدام ، بل والأسوأ من ذلك ،» الحلول «التي قد تؤثر وتنتهك المزيد من حقوق الطبيعة «.
الحلول الخاطئة ,كما قال , تتميز بخمسة عناصر أساسية:

- إنها غالبًا ما تمثل مصالح الشركات الكبرى والبلدان ذات الانبعاثات العالية.
- تديم تغير المناخ ، وتدمير التنوع البيولوجي ، وتآكل حقوق الناس.
- تتسبب في النزوح وانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية والشعوب الأصلية.
- المجتمعات المحلية يتم تغطيتها من خلال خطط إصدار الشهادات والمعايير والمعايير التي تروج لأنشطة الضارة بيئيًا باعتبارها «مستدامة»
- لا تعالج الأسباب الجذرية لتغير المناخ ، ويمكن أن تؤدي إلى الاسوء .

تيتي سوينتورو من أكسي! من أجل العدالة الجنسانية والاجتماعية والبيئية في إندونيسيا ، أوضح أن الحلول الخاطئة تتجاهل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع ، وخاصة النساء. إنها تنتهك حق الناس في المعلومة ، واتخاذ القرار ، الحصول على المياه ، بيئة صحية ، وغيرها من الضروريات. و لهذا لن يكون هناك عدالة مناخية بدون عدالة جنسية . و كما قالت إن الحلول الحقيقية تحتاج إلى الاهتمام بأوضاع النساء .

كاتالينا جوندا من مؤسسة البيئة و الموارد الطبيعية(FARN) بالأرجنتين , فسرت الحلول الخاطئة باستخدام استعارة المزيج مقابل المحلول في الكيمياء. «المحلول» عبارة عن خليط متجانس من مادتين أو أكثر ، ولكن في حالة المزيج ، لا تمتزج المواد (صورة كوكتيل متعدد الطبقات). الحلول الخاطئة لأزمة المناخ مثل هذه «الامزجة» لأنها تعامل الأشياء بشكل منفصل ، متجاهلة الترابط والترابط بين مكونات نظام كوكبي معقد ، في حين أن الحلول الحقيقية تتخذ نهجًا شاملاً لمخاوف مثل النظم البيئية وسبل العيش. حذرت جوندا من أننا يجب أن نكون حذرين مما يلي:

- الإجراءات التي تسعى فقط إلى تعديل بعض عناصر النظام وتجنب التغيير الهيكلي
- الإجراءات التي يتم تقديمها على أنها دواء سحري
- الإجراءات التي تضر أو يضر بأجزاء أخرى من النظام
- الإجراءات التي تعتمد على التقنيات المستقبلية أو الفوائد المستقبلية البعيدة
- الإجراءات التي تديم التفاوتات الهيكلية

قال جوندا إن الأزمات الاجتماعية والبيئية المتعددة التي نمر بها لا يمكن معالجتها بشكل منفصل ، ويتطلب تعقيدها اتباع نهج شامل ونظامي وتغيير هيكلي. تتجنب الحلول الخاطئة مثل هذه التحولات العميقة في كيفية تفاعلنا مع الكوكب ، وبدلاً من ذلك تدعم علاقات القوة الحالية. يظهر هذا بوضوح في الأمثلة التالية التي تم تقديمها في الجلسات.

أمثلة من جنوب العالم

قال ستيفن ليونارد **إن الحلول المستندة إلى الطبيعة** غالبًا ما تكون «ذئبًا يرتدي ثياب حمل»

، لأنها تؤدي إلى زراعة الأشجار الأحادية وغيرها من المخططات القديمة ذات العلامات التجارية الجديدة .يُظهر العلم أن المزارع لديها القليل من إمكانات التخفيف أو معدومة مقارنة بالنُهج الأخرى مثل حماية واستعادة النظم البيئية الطبيعية.

الطاقة الحيوية هي أحد هذه «الحلول» التي تأتي بنتائج عكسية. تستخدم الأشجار بطرق مماثلة للفحم ، ويأتي الكثير من الوقود الحيوي من مزارع الأشجار أحادية النوع التي تضع مزيدًا من الضغط على الأرض وتضغط على صغار المزارعين. يحول السوق الدولي حول الطاقة الحيوية التمويل بعيدًا عن مصادر الطاقة المتجددة ويحول الانتباه بعيدًا عن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. على سبيل المثال ، هناك اتجاه نحو الاستخدام المستمر لمحطات الفحم وتحديثها حرق الكتلة الحيوية - «صفقة مراوغة» تحافظ على نفس البنية التحتية القذرة في مكانها.

ريد هو مثال آخر على الطرق التي تتجنب بها المصالح القوية معالجة الجذور الحقيقية لأزمة المناخ كما قالت أندريا إتشيفري من Censat Agua Viva في كولومبيا . كانت كولومبيا أرضًا خصبة لمشاريع ريد و ريد + ، على حساب المجتمعات والغابات (انظر مقالته في هذا العدد). وحذرت من أن برنامج ريد يضع سعرًا للغابات ، وله مخاطر مناخية خطيرة وآثار على الجنسين.

إن **أسواق الكربون** التي تركز على تداول أرصدة الكربون تجبر بلدان جنوب العالم على التعامل مع المشاكل التي يسببها الشمال والقيام بالعمل الفعلي لتحقيق أهداف المناخ كما قالت مورين سانتوس من اتحاد هيئات المساعدة الاجتماعية والتعليمية (FASE) في البرازيل. كما أنهم فشلوا في مراعاة السلامة البيئية ، والتي تتعلق بجميع النظم البيئية وجميع السكان في المناطق.

تفشل آليات السوق مثل تلك التي تم تبنيها في COP21 في باريس في معالجة قضايا الحقوق وتقليل النقاش حول المناخ إلى قضية الانبعاثات ، ولا يمكنك ترجمة تعقيد أزمة المناخ إلى شروط محاسبة الكربون. وبالمثل ، أشار إتشيفري إلى أنه «كان علينا جميعًا أن نتعلم» التحدث بالكربون «(عبارة من الباحثة البرازيلية كاميلا مورينو) لمناقشة أزمة المناخ من حيث وحدات الكربون ، في حين أنها في الحقيقة أزمة اجتماعية وسياسية و أزمة بيئية.

موازنة الكربون , في الموزنبيق , من خلال إعادة التشجير ومشاريع ريد الأخرى التي تسهل الاستيلاء على الأراضي , بتوضيح فانيسا كابانيلاس للعدالة البيئية .الحكومات في البلدان التي توجد فيها معدلات فقر عالية جنبًا إلى جنب مع الموارد

الصورة :اتحاد هيئات المساعدة الاجتماعية والتعليمية ، (FASE) البرازيل

الطبيعية الوفيرة تلاحق التمويل والحلول الخاطئة شمال الكرة الأرضية ، وتسعى إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مشاريع كثيفة الأراضي والموارد مثل المزارع والسدود واستغلال الوقود الأحفوري. وقالت إن المؤسسات المالية الدولية القوية التي توفر نصف ميزانية موزمبيق تدعم هذه الأنواع من المشاريع الاستخراجية ، وقد راجعت البلاد سياسة الأراضي الوطنية وسياسة الغابات لاستيعاب الحلول الخاطئة التي تنطوي على تعويض وجعلها أكثر ملاءمة لشركات مثل يورتو سيل .

صافي الانبعاثات الصفرية ليس صفرا ,مثلما أشار العديد من المتحدثين ، على الرغم من أنه غالبًا ما يتم تصويره على أنه صفر. هذا نهج موازنة شائع تم تبنيه في اتفاقية باريس. أوضح ستيفن ليونارد أن هذا شكل من أشكال الموازنة - تحقيق التوازن بين الانبعاثات حسب المصادر وعمليات الإزالة بواسطة البواليع - والذي يعطي إحساسًا خاطئًا بأنه يمكنك موازنة الانبعاثات المتزايدة مع عمليات إزالة ثاني أكسيد الكربون ، والتي في الواقع ليست دائمة ، لأنه «كما نعلم ، تحترق الغابات ، تتدهور النظم البيئية ، خاصة في عالم أكثر دفئًا. لذا فإن عمليات الإزالة هذه تصبح ما يسمى بالانعكاسات وتعود تلك الانبعاثات إلى الغلاف الجوي ».

الهندسة الجيولوجية , تهدف تقنياتها إلى إزالة غازات الاحتباس الحراري من الغلاف الجوي ، كما أوضح نيث دانو ، منسق آسيا لمجموعة ETC في الفلبين. يتضمن ذلك الطرق التي تركز على إزالة ثاني أكسيد الكربون أو سجلات CDR . ثلاث طرق كبيرة لـ CDR تحظى باهتمام كبير من الشركات هي دايركت اير كابتور (لامتصاص الكربون والميثان من الغلاف الجوي) ، و التقاط الكربون وتخزينه ، والطاقة الحيوية مع التقاط الكربون وتخزينه (BECCS) لحرق الكتلة الحيوية ، والتقاط الكربون وتخزينه في تكوينات جيولوجية - مع آثار مدمرة على الأرض والمياه والتنوع البيولوجي.

عمليات الإزالة ليست عملية تخفيف ، مثلما حذر دانيو , لأنها لا تتعلق بمنع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو الحد منها ، بل تتعلق بالسماح لها بالاستمرار. ومع ذلك ، غالبًا ما يتم استخدام المصطلحات بالتبادل ، حتى في غرفة المفاوضات في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). كما هو الحال مع جميع الحلول الخاطئة ، تعالج الهندسة الجيولوجية الأعراض وليس المشكلة: الانبعاثات المفرطة. قال الرئيس التنفيذي لشركة إكسون إن إزالة الكربون هي الكأس المقدسة لتقنيات معالجة تغير المناخ ، واصفا إياه بـ «علاج المناخ بامتيازات النفط».

ماذا يوجد تحت السطح

الحلول الخاطئة هي الواجهة التي تستخدمها الحكومات والشركات الليبرالية الجديدة لمواصلة جني الأرباح والتلوث ، وتؤدي إلى تعميق أزمة المناخ ، مما يؤثر على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً ، بما في ذلك الفتيات والنساء - ولا سيما مجموعات الفلاحين والسكان الأصليين و المنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين وغيرهم. تم استبعادها وتمييزها تاريخيًا.

الصورة :اتحاد هيئات المساعدة
الاجتماعية والتعليمية ، (FASE) البرازيل

تم وضع هذه الحجة بإيجاز من قبل جوانا مولينا من كوليكتيفو فيانتوسور في تشيلي ، والتي قدمت تحليلًا نسويًا لتأثيرات الحلول الزائفة. وأوضحت كيف يؤدي هذا الوضع إلى الفقر وعدم المساواة والهجرة القسرية ، مما يزيد من العقبات التي تواجهها الهيئات النسائية.

النظام الرأسمالي الاستعماري والأبوي يحول الحياة كلها إلى سلع ويضعها في خدمة رأس المال ، فإننا عادة ما نرى فقط «قمة الجبل الجليدي» ، أو الفضاء الذكوري في السوق, أضافت مولينا , يوجد تحت السطح الجزء الأكبر من النشاط الذي يدعم النظام والحياة ككل: العلاقات والعمليات والمجال الإنجابي والعمل المنزلي والرعاية والمشاركة المجتمعية - كل ما لا يمر عبر السوق ولكنه مطلوب تحافظ عليه.

إن هذا «الجزء الأكبر من النشاط» الذي يضمن البقاء على قيد الحياة يوميًا يقع تقليديًا في أيدي النساء والأجساد المؤنثة ، وكذلك العناية بالطبيعة والبذور والحدائق والغابات , كما قالت مولينا . يرتبط هذا بالتقسيم الجنسي للعمل في النظام الرأسمالي الأبوي ، والذي يعطي قيمة أكبر لعمل الرجال. في هذا السيناريو ، العلاقة مع الطبيعة هي علاقة استغلال وهيمنة ، وتتعرض النساء للاضطهاد من خلال السيطرة على أجسادهن وعملهن ومناطقهن.

ما علاقة هذا بالحلول المناخية الخاطئة؟ نحن نعلم أن هذه «الحيل القذرة» تتجنب معالجة أزمة المناخ بل وتؤدي إلى تفاقمها ، مما يجعل البقاء اليومي أكثر صعوبة ويزيد العبء على المستغلين. تصبح أعمال الرعاية صعبة بسبب الاستيلاء على الأراضي وندرة المياه بسبب استخدامها العشوائي في المشاريع الضخمة مثل مزارع الغابات التي تحل محل الغابات الأصلية والأراضي الصالحة للزراعة. يصبح إنتاج الغذاء أكثر صعوبة ، وهناك تسمم كيميائي ، وحرائق الغابات ، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. في شيلي ، هناك حالة مميزة هي حالة مجتمع كورانيلاهو ، حيث استولت شركات الغابات مثل اراوكو (التي تم اعتمادها كـ «محايد للكربون» في عام 2020) على 90٪ من الأراضي ، مما تسبب في الحرمان والفقر.

بالنظر إلى مشاريع النوع الاجتماعي والطاقة , شاركت تيتي سوينتورو قصص النساء من إندونيسيا ، بما في ذلك من قرية في جاوة الوسطى التي تلوثت مياهها الصالحة للشرب وتسبب مشروع للطاقة الحرارية الأرضية في تدمير الدخل وسبل العيش. قالت امرأة محلية: «لم نعد قادرين على تغطية نفقاتنا. أصبح عبء منزلي أثقل ... حرماننا من المياه النظيفة هو عنف ضدنا نحن النساء والفتيات ».

يحدث هذا في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. كما أوضحت مولينا ، تؤدي ندرة المياه إلى انعدام الأمن الغذائي ، يتعين على النساء الذهاب إلى أبعد من ذلك للعثور على المياه ، والمدارس الريفية مغلقة ، وهناك هجرة قسرية وفقدان للثقافات وسبل العيش. يتسبب هذا في المرض والخوف والتوتر ، مع ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة والعيوب الخلقية والتسمم - ما يفعله النظام الأبوي بأجسادنا يشبه ما يفعله الاقتصاد الاستخراجي بالأرض. وأوضحت أن المرأة والطبيعة تحصلان على نفس المعاملة من الأنشطة الاستخراجية ، وبالتالي ، فإن الجسد الأنثوي والطبيعة لهما صراع مشترك من أجل التحرر من الهيمنة وعنف النظام الأبوي.

حلول حقيقية

يواجه العالم صراعًا مستمرًا بين التراكم الرأسمالي والاستدامة التي تؤثر على كيفية تنظيم أنفسنا كمجتمع ، لأننا نعتمد بشدة على البيئة ومترابطين ، كما ذكرنا أعضاء اللجنة مثل مولينا. ليس من المستغرب إذن أن تكون النساء في أدوارهن في الحفاظ على الحياة غالبًا في طليعة اقتراح حلول حقيقية ، مثل السيادة الغذائية وعلم البيئة الزراعية ، والاقتصادات المحلية القائمة على النسوية والقائمة على التضامن ، واستعادة حكمة الأجداد ، وإيجاد طرق أخرى ننظم أنفسنا ، مع تقرير المصير للمجتمعات.

الحلول الحقيقية موجودة ، ونحن نعرفها عندما نراها. لكن ما هي خصائصها المشتركة؟ أوضح بيتر ريجز من تحالف حقوق الأرض والطموح (CLARA) أن الحلول المناخية الحقيقية لها التأثيرات الإيجابية التالية:

- تعزز حقوق الأرض للمجتمعات
- تزيد من سيطرة المجتمع المحلي
- تزيد من التنوع البيولوجي
- تسمح لتجديد الغابات الطبيعية
- يحمون سبل العيش

وقال إن الحلول القائمة على الحقوق هي الحلول الحقيقية والضرورية. إن فكرة النهج القائمة على النظام الإيكولوجي موجودة الآن في اتفاقية التنوع البيولوجي وينبغي أن تكون جزءًا من مناقشة المناخ. في مواجهة الحلول المستندة إلى الطبيعة غير المستنيرة ، قال ريجز ، «إننا نستجيب لحماية الطبيعة واستعادتها وإدارتها على نحو مستدام» - العملية المكونة من ثلاث خطوات التي تدعو إليها كلارا وتستخدمها كمقياس لقياس ماهية الحل الحقيقي . قال ريجز: «عندما يتحدثون عن أسواق الكربون ، فإننا نتحدث عن النهج غير السوقية والحلول التي يقودها المجتمع والاقتصاد التضامني وتلبية أهداف التنمية المستدامة».

قال Titi Soentoro من إندونيسيا أنه من الواضح أننا بحاجة إلى اقتصادات تحويلية تبتعد عن الممارسات الاستخراجية إلى اقتصاد متجدد ومنخفض الكربون. لا يتعلق الأمر فقط بتغيير ممارسات الطاقة لدينا ، ولكن التحول الأساسي الذي يركز على حقوق المهمشين ويسمح للمجتمعات بتحديد احتياجاتها من الطاقة. يجب الاعتراف بأعمال الرعاية وإعادة توزيعها في المجتمعات ، ويجب أن تكون حكمة المرأة وخبراتها أساس القرارات المتعلقة بالمناخ أو التنمية أو المشاريع الاستثمارية.

الصورة :اتحاد هيئات المساعدة
الاجتماعية والتعليمية ، (FASE) البرازيل

قالت باسونغ دولما شيربا من مركز أبحاث الشعوب الأصلية وتنميتها (CIPRED) في نيبال الحلول الحقيقية تتعامل مع أناس حقيقيين على الأرض هم الحراس التقليديون للنظم البيئية والتنوع البيولوجي , قالت باسونغ دولما شيربا من مركز أبحاث الشعوب الأصلية وتنميتها (CIPRED) في نيبال . وأشارت إلى أن العديد من المفاوضين والوكالات لا يزالون غير مدركين لدور النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومساهماتهم في حماية التنوع البيولوجي ، وهم يتجاهلون الحقائق على أرض الواقع. لهذا السبب ، يجب أن تشارك النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مشاركة أكبر في خطط المناخ الوطنية ، والمساهمات المحددة وطنيا ، والاتصالات المناخية. يجب حماية الحقوق والمعرفة والمهارات وسبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية وتعزيزها ، لأنها الحماة الرئيسية للنظم البيئية الهشة للأرض. في آسيا وحدها ، يعيش 150 مليون شخص في مناطق محمية.

مسألة المساحات متعددة الأطراف ، طرحت ايضا من مارتين فيليلا عن مساءلة الشركات , الذي تحدث عن سيطرة الشركات على مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ وكيف أدى ذلك إلى إيجاد حلول خاطئة. الشركات على دراية بتغير المناخ وتضع خبراء في المفاوضات لتوجيه المحادثات وحماية مصالحهم. مؤتمرات الأمم المتحدة هي مساحات حصرية بشكل متزايد يصعب الوصول إليها وفهمها ، والمجتمع المدني لديه دور أقل وأقل. بعض الحملات الجديرة بالملاحظة التي تعمل ضد ذلك هي جعل الملوثين الكبار يدفعون الثمن وطرد الملوثين الكبار.

يقترب مؤتمر مناخي آخر تابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سريعًا: COP27 في مصر. وأشار كوامي كوبوندزو من GFC إلى أن هذا سيكون المؤتمر الخامس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في القارة هذا القرن ، ولكن لم يكن أي منها متجذرًا في حقائق واحتياجات الأفارقة. وقال Kpondzo إن مؤتمر COP27 «الأفريقي» يجب أن يحد من مشاركة مروجي الحلول الكاذبة و الملوثين وتوفير مساحة أكبر للمجتمع المدني والنشطاء الشباب والمجتمعات الأصلية والمحلية المتأثرة بأزمة المناخ. نحن بحاجة إلى انتقادات أكثر وأفضل في وسائل الإعلام الرئيسية لهذه الحلول الزائفة التي يتم وضعها على طاولة المفاوضات. وأضاف أننا نحتاج أيضًا إلى مزيد من الأحداث والعمل المشترك لإيجاد حلول حقيقية.

طريق المستقبل

عبر ثلاث قارات ، اتحدت المنظمات الأعضاء في GFC في إدانتها للحلول الكاذبة لأزمات المناخ والتنوع البيولوجي.

الحلول الحقيقية ليست إصلاحات سريعة ، لكنها الطريق إلى الأمام. لمواجهة السرد المغري للحلول الزائفة ، قال المتحدثون إننا بحاجة إلى تسليط الضوء على أهمية استعادة الغابات الطبيعية والنظم البيئية ، والعمل أكثر على الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والنساء ، والتأكيد على احتياجات التكيف للمجتمعات (قلب السرد من التخفيف إلى التكيف على أساس الاحتياجات) ، ورفع مبادرات تغيير الأنظمة مثل معاهدة عدم انتشار الوقود الأحفوري.

تتضمن الحلول الحقيقية ضمان الحقوق الجماعية في الغابات والأراضي والمياه ؛ الحفاظ على التنوع البيولوجي ووظائف النظام البيئي وحمايتها ؛ وضمان المساواة بين الجنسين والمناخ والعدالة الاجتماعية.

هذه أهداف طموحة ولكنها جديرة بالاهتمام.

راقب:
إزالة الغموض عن الحلول المناخية الزائفة وتأثيراتها:

وجهات نظر من

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

القارة الأفريقية

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي